المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

خريف- ٢٠١٦

هيئة التحرير :

مارجيت كراكر، الرئيس ، ريشنونغشوف، النمسا مايكل فير جسون، المراجع العام، كندا، عبد اللطيف الخراط، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات التونسية، جين دودارو، المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية، مانويل هـ. جاليندو بالستروس، المراقب العام، فنزويلا .

الرئيس:

جيمس-كريستيان بلوكوود (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحرر:

هيذر سانتوس (الولايات المتحدة الأمريكية)

فريق الابداع و التحرير:

اري موهيودن (الولايات المتحدة الأمريكية)

كريستي كونسيرف (الولايات المتحدة الأمريكية)

جانيس سميث (الولايات المتحدة الأمريكية)

خوانيتا ايكن (الولايات المتحدة الأمريكية)

ناثانيل أوبرين (الولايات المتحدة الأمريكية)

الإدارة:

بيتر نوبس (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون:

مكتب المدقق العام (كندا)

الأمانة العامة (الأفروساي)

الأمانة العامة (الأرابوساي)

الأمانة العامة (الأسوساي)

الأمانة العامة (الكاروساي)

الأمانة العامة (الأوروساي)

الأمانة العامة (الأولاسافس)

الأمانة العامة (الباساي)

الأمانة العامة (الإنتوساي)

مكتب المدقق العام (تونس)

مكتب المدقق العام (فنزويلا)

مكتب مساءلة الحكومة الأمريكي

(الولايات المتحدة الأمريكية)

المجلة الدولية للرقابة المالية العامة

خريف / ٢٠١٦

المجلد رقم (٤٣)، العدد (٤)

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية العامة دورياً بعدة لغات (العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية) باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي)،حيث تهدف المجلة و التي تعد مجلة رسمية للإنتوساي للنهوض بإجراءات و أساليب الرقابة المالية العامة. كما أن هذه الآراء والقناعات المنشورة عبارة عن مساهمات فردية ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات المنظمة.

كما يرحب المحررون بتقديم المقالات والتقارير الخاصة والاخبار، وارسالها إلى مكاتب التحرير على العنوان التالي:

مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي

شارع ٤٤١ G ، NW، غرفة ٧٨١٤

واشنطن، العاصمة ٢٠٥٤٨

الولايات المتحدة الأمريكية.

تلفون: ٢٠٢-٥١٢-٤٧٠٧، فاكس: ٢٠٢-٥١٢-٤٠٢١.

البريد الالكتروني: (intosaijounal@gao.gov)

تستخدم هذه المجلة كأداة تعليمية لذا فإن المقالات التي يرجح قبولها تلك التي تتناول الجوانب العملية للرقابة على القطاع العام و تتضمن دراسات للحالة و تتضمن أفكار تتعلق بمنهجيات التدقيق الحديثة أو تفاصيل حول البرامج التدريبية المتعلقة بالرقابة، أما المقالات التي تتناول الجوانب النظرية فتعتبر غير ملائمة للنشر في المجلة . ارشادات التقديم متوفرة على العنوان التالي:

http://www.intosaijournal.org/aboutus/aboutus.html

توزع المجلة بشكل الكتروني على جميع أعضاء الانتوساي والجهات المعنية دون تحمل اي تكاليف ، كما أنها متاحة إلكترونياً على :

www.intosaijournal.org

www.intosai.org

و للاتصال بالمجلة : *intosaijournal@gao.gov*

محتوى الإصدار

- كلمة التحرير الافتتاحية ٣

- موجز الأخبار ٥

- قصص بارزة ٢٣

تدقيق أداء مترو الأنفاق الرئيسي بالعاصمة

لجان التدقيق المتعلقة بدافعي الضرائب

مكافحة الفساد

أهمية وجود الجهاز الأعلى للرقابة في الأوقات العصيبة

استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في مراجعة الأشغال العامة

تعيين رؤساء الأجهزة العليا للرقابة

- داخل الإنتوساي ٣٥

- آخر مستجدات مبادرة تنمية الإنتوساي ٤٤

- آخر مستجدات التعاون بين الإنتوساي والدول المانحة ٤٧

- أضواء على بناء القدرات ٤٩

- تقويم الإنتوساي ٥٠

تنمية القدرات

تنمية قدراتنا العالمية لتصبح منظومة التدقيق أكثر قوة وبروزاً ومهنيّة في المستقبل .

بقلم هيذر سانتوس، محرر المجلة الدولية للرقابة المالية العامة.

اختتمت لجنة بناء القدرات اجتماعها الذي عقد بمدينة كيب تاون في جنوب افريقيا. حيث تم طرح العديد من الأفكار التي ألهمتني للمشاركة فكيف يمكننا المضي قدماً في بناء القدرات، وبذلك نسهم بجعل دور المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) أكثر صلابة وبروزاً ومهنية .

عند انضمامي لمكتب المساءلة الحكومي (GAO) من أجل دعم المجلة الدولية للرقابة المالية العامة (المجلة) كنت في غاية الحماس لأكون جزءاً من "صوت" الإنتوساي وبعد الاطلاع على العديد من المقالات خلال الأشهر القليلة الماضية واكتساب فهم أفضل لمنظمة الانتوساي ومنظومة التدقيق بشكل عام. فثمة وجود قدراً استثنائياً من الأفكار والمعارف والخبرات يمكن الاستفادة منها في حال تم تشاركها على نطاق أوسع واحداث تغيير ايجابي.

قد يكون التغيير صعباً وقد يكون بطيئاً، ومع ذلك و بالرغم من كل العقبات ، فهل الجهد الذي نبذله كافي؟ وهل نقوم باتخاذ الخطوات والقرارات الصحيحة؟ وهل نقوم بالإجراءات المناسبة لإقامة منظمة تتسم بسلاسة وتواصل نقل المعرفة وتشاركها؟

استخدمت المجلة كلمة "نحن" التي يتوجب أن تكون القوة الدافعة للتوعية وتوفير وسيلة للتعلّم ومساراً لتعزيز الشفافيّة والحوكمة الرشيدة وأداة لنقل جميع الأفكار والمعارف والخبرات التي تقدمها الأنتوساي.

كما أكرر التأكيد على توجهات رئيس المجلة جيمس – كريستيان بلوكوود الذي أعرب في - المقالة الافتتاحية لعدد كانون الثاني /٢٠١٥- عن رغبته في تعزيز وحدة أعضاء الإنتوساي. حيث تقدم المجلة دعوة مفتوحة لمدققي الحسابات العامة لتشارك التحديات والمخاوف التي تواجههم وأفضل الممارسات. بحيث يتعدى تطبيق المعرفة اقتصاره على الأفراد ليشمل الصعيد الإقليمي والعالمي.

لا تخشى المشاركة فليس بالضرورة أن يكون المفهوم الذي تعرضه كبيراً وجديداً أو مكوّن من ألف كلمة بل تكمن الأهمية بإضافة الفائدة للمجتمع الدولي وهذا لا يتحقق إلا بتبادل الأفكار والآراء. كما أننا نحتاج لخلق وايجاد هذه الفرص.

ثمة هناك استحداث لجزء جديد في هذا الإصدار تحت عنوان "أضواء على بناء القدرات" يهدف لتسليط الضوء على الأدوات والإرشادات والأدلة المقدمة من قبل منظومة التدقيق وتحفيز

المشاركات التي يمكن استخدامها وتنفيذها على جميع المستويات. ولهذا ادعو الجميع للمشاركة. فلننظر الى المستقبل ، كيف يمكننا الانخراط أكثر لنكون جزء من التغيير (التغيير نحو الأفضل).

مع اقتراب موعد عقد مؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرون حيث ستتاح لنا المزيد من الفرص لتبادل المعرفة والخبرات والتعلم من بعضنا البعض والمزيد من فرص التطور. سيقوم المؤتمر هذا العام بإتاحة الفرصة لإجراء مناقشة مفتوحة بشأن عدة تطورات محوريّة مما سيطرح المزيد من الأفكار والقرارات كما سنتأمل توجه الإنتوساي المستقبلي مع بدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية المقبلة.

لقد تم صياغة الخطة الاستراتيجية الجديدة للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٢) بنهج أكثر شموليّة مما أدى لإبراز عدة محاور بما في ذلك اعادة التأكيد على الاستمرار في وضع المعايير وتنمية القدرات وتبادل المعرفة. بوصفها حجر أساس لأنشطة الانتوساي، والتزاماً بالدور الرئيسي إزاء استعراض ومتابعة جدول أعمال ٢٠٣٠ المعني بالتنمية المستدامة التي تبنتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ فإن ضمان دعم الانتوساي لكافة أعضائها وحماية استقلال الأجهزة العليا للرقابة من النواحي المالية والإدارية والتشغيليّة والمساهمة في تطوير المنظمات الأقليميّة التابعة للإنتوساي وتوفير المزيد من الدعم الفني للأجهزة العليا للرقابة وتوطيد أواصر العلاقات وتلبية الاحتياجات والخدمات المقدمة من الانتوساي لأعضائها من الأجهزة العليا للرقابة.

ان نجاح الانتوساي والاقاليم التابعة لها يكون باسهامنا جميعاً من أجل أداء وقدرات الأجهزة العليا للرقابة.

ايناار يوها جوريسين

المدير العام

مبادرة تنمية الانتوساي

بالإضافة الى التركيز على الوصول الى مجتمع تدقيق أكثر قوة ووضوح وفاعليّة. هناك مواضيع سيتم تناولها في فعاليات هذه السنة من المؤتمر الذي يعقد كل ثلاث سنوات.

- الموضوع الأول كيف يمكن للانتوساي المساهمة في جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، بما في ذلك الحوكمة الرشيدة وتعزيز مكافحة الفساد ؟
- الموضوع الثاني: المهنيّة

ما الذي من شأنه تعزيز مصداقية الانتوساي لتصبح منظمة دوليّة أكثر بروزا؟

اتطلع بشوق للمشاركة بهذا الحدث الذي يجري كل ثلاث سنوات واشعر بالحماس تجاه كافة الفرص التي ستتاح للعمل معاً واظهار قيمة الانتوساي وبحث كل ما هو جديد وتعزيز سبل القيام بذلك. ما علينا سوى اغتنام هذه الفرص وايجادها للاستفادة منها. أشعر بالسعادة إزاء هذا التحدي وحريص على الذهاب في هذه الرحلة مع الانتوساي.

كما نأمل منك ذلك أيضاً !

موجز الأخبار

أخبار الأجهزة العليا للرقابة حول العالم

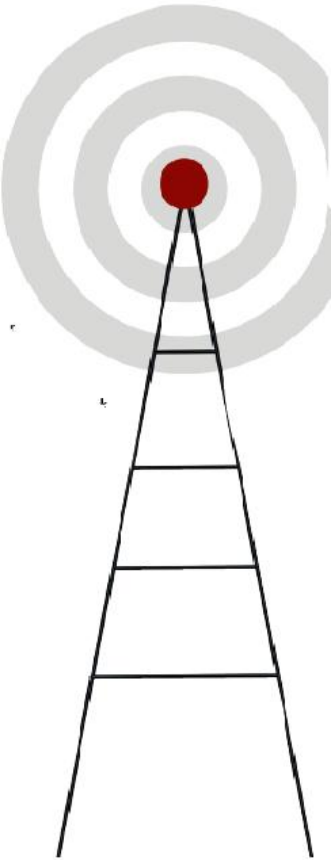

أخبار من الاكوادور

شكّل الجهاز الأعلى للرقابة بالإكوادور لجنة لتحديث المعايير الوطنيّة

شكّل مكتب المراقب العام لجمهورية الإكوادور لجنة تدقيق لتقييم "معايير التدقيق الحكومية الأكوادورية " الحالية وادراج المحتوى الرئيسي للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ضمن القواعد المحدّثة.

تأتي هذه المبادرة من:

١) الاجماع الدولي على أهمية تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في آليات التدقيق.
٢) اجراء مشاورات حول المعايير مع الأجهزة العليا للرقابة التي سبق لها تطبيق المعايير الدولية في أطر عملها مثل التشيلي والمكسيك والسلفادور.

ان الاقتراح المقدم من السيد فالنتينا زاراتي رئيس التوجيه الفني والمعايير والتنمية الادارية (المدعي العام) قد وضع حيز التنفيذ بناء على موافقة المراقب العام الدكتور كارلوس بوليت فاقيوني، وترأس لجنة التدقيق "أستاذ العلوم السياسية السيد أنطوان باركويت" رئيس تنسيق الشؤون الدولية ونائب الرئيس المهندس هوغو بيريز رئيس التخطيط والتقييم المؤسسي وتضم اللجنة أعضاء آخرين من رؤساء وحدات الرقابة والموظفين الذين تم تدريبهم من قبل برنامج 3i/ مبادرة الإنتوساي للتنمية في مجموعة الأجهزة العليا للرقابة بدول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

عقدت لجنة التدقيق حتى الآن أربعة اجتماعات بهدف تقديم هذه المبادرة وقامت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي) بعرض ١١ إطار عمل ومناقشة المشاريع التي تشمل عدة قطاعات من شأنها ان تساهم في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وبحث واستعراض المعايير مثل: اطار العمل الخاص بقياس أداء الجهاز الاعلى للرقابة وبرنامج 3i، ومشروع بنك تنمية البلدان الأمريكية (IDB).

اشتمل جانب من مشروع بنك التنمية للبلدان الأمريكية على مراجعة معايير التدقيق الاكوادورية بهدف تحديث (٨٠) معياراً على الأقل حيث ان عمل لجنة التدقيق سيكون بمثابة الأساس إضافة للملاحظات المقدمة من مديري وحدات الرقابة .

يتوقع الجهاز الأعلى للرقابة في الإكوادور بدء العمل بالمعايير المحدثة، جنبا إلى جنب مع الإجراءات الجديدة التي من شأنها تعزيز صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة والمساهمة في الرقابة الفعالة على الموارد العامة.

أخبار من الاتحاد الأوروبي

تولي رئيس محكمة المدققين الأوروبية منصبه

تولى السيد كلاوس-هاينر ليهن منصبه كرئيس (حادي عشر) لمحكمة المدققين الأوروبية في ١/ تشرين أول لعام ٢٠١٦ ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .السيد ليهن مواطن ألماني أصبح عضواً في محكمة المدققين الأوروبية عام ٢٠١٤ حيث كان مسؤولاً عن عمليات تدقيق الحسابات. ولد السيد ليهن في مدينة دوسلدورف، ألمانيا عام ١٩٥٧ وعمل عضواً في البرلمان الألماني (البونرستاغ) والبرلمان الأوروبي كما شغل عدة مواقع في اللجان البرلمانيّة .

أخبار من دولة الكويت

- شارك ديوان المحاسبة في دولة الكويت لجنة مشروع جمع بيانات التدقيق للمنظمة الدولية للمعايير (ISO / PC 295) في اجتماع اللجنة ال٢٣الذي عقد في (٢٣-٢٥ أيار/ ٢٠١٦) بالصين. حيث جمع الاجتماع عدة دول من مختلف أنحاء العالم لتطوير معايير دولية من شأنها أن تحدد كيفية حصول المدققين على البيانات المحاسبية.

- شارك ديوان المحاسبة في دولة الكويت في الاجتماع الثاني فريق عمل الإنتوساي المعني بتعديل النظام الأساسي في (٢١ تموز/ ٢٠١٦) في الولايات المتحدة. وانضم إلى ورشة عمل مبادرة تنمية الإنتوساي مع أقاليم الإنتوساي (٣١ آب- ٢ أيلول لعام ٢٠١٦) ، في النرويج.

- هذا ومن المقرر مشاركة ديوان المحاسبة في دولة الكويت باجتماع الانتوساي الثالث لمجموعة عمل الانتوساي المعني "بتدقيق الصناعات الاستخراجيّة" خلال الفترة من ٢٤ -٢٦، تشرين أول /٢٠١٦ في كينيا.

اخبار من البيرو

تعيين المراقب العام الجديد للجهاز الأعلى للرقابة في البيرو

في ٩، حزيران، ٢٠١٦ صادق الكونغرس في جمهورية البيرو على تعيين المراقب العام الجديد السيد إدغار الاركون تيجادا كمراقب عام جديد للفترة الممتدة من (٢٠١٦ - ٢٠٢٣). هذا وشغل الاركون تيخادا منصب المراقب العام للأعوام (٢٠١٣ - ٢٠١٦) و لديه (١٩) عاماً من الخبرة في الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية البيرو.

هذا وعمل مديراً مالياً ومديراً رئيسياً للعمليات ومديراً لعمليات التدقيق المتخصصة، ومراقب عام وأكد مجدداً ايمانه الراسخ والتزامه بالعمل في سبيل تعزيز دور المؤسسة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

للاتصال بالجهاز الاعلى للرقابة في جمهورية البيرو على العنوان : cooperacion@contraloria.gob.pe أو عبر الانترنت . www.contraloria.gob.pe

---

أخبار من المملكة المتحدة

مكتب التدقيق الوطني البريطاني يصدر منشورات جديدة

اصدر مكتب التدقيق الوطني للمملكة المتحدة نشرة بعنوان "الحوكمة والأجهزة العليا للرقابة : أفكار من المملكة المتحدة" أحد التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة هو "أننا نفعل ما نقول" حيث يظهر هذا الإصدار كيفية سعي مكتب التدقيق الوطني لضمان رسم الترتيبات الإدارية الخاصة به بأفضل الممارسات في القطاعين الخاص و العام على حد سواء و يتم دعم هذه المنهجيات عالمياً عبر مجتمع الجهاز الأعلى للرقابة ويمكن ايجاد نسخة من الاصدار ضمن هذا العدد.

ملخص الأخبار
أخبار من رومانيا

اتخاذ محكمة الحسابات الرومانية دور متقدم في عمليات التدقيق المتعلقة بالمشتريات العامة

بقلم ايلينا دوينا داسقالو- نائب رئيس محكمة الحسابات الرومانية، كريستينا بريدن مدير تدقيق المشتريات العامة والمنهجية والتدريب.

وافقت الحكومة الرومانية في العام الماضي على الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالمشتريات العامة التي تهدف لإصلاح الإطار المؤسسي لنظام المشتريات العامة الرومانية ويتم تحقيق هذا الاصلاح من خلال دمج التوجيهات الأوروبية مع القانون الوطني اضافة لتعديل النظام المؤسسي وضمان الأداء الوظيفي.

اهتمت محكمة الحسابات الرومانية بفعالية اصدار هذه الاستراتيجية خاصة فيما يتعلق بالتدقيق اللاحق والتشريعات الأساسية والثانوية. قدمت المحكمة ملاحظاتها على مشاريع القوانين والتشريعات الأساسية والثانوية قبل اعتمادها. وشارك في المناقشات التي نظمتها لجان متخصصة في البرلمان الروماني والوزارات والهيئة الوطنية للمشتريات العامة.

تبعاً لأحكام القوانين المتعلقة "بالمشتريات العامة" المعتمدة مؤخراً، فقد أصبح من الضروري تعزيز دور محكمة الحسابات الرومانية فقد تمت الموافقة على (٣٠٠) وظيفة مدقق عام اضافية أقرها القانون لزيادة قدرة المحكمة على أداء عمليات التدقيق المتعلقة بالمشتريات العامة حيث أن عملية التوظيف جارية ومن المتوقع أن تستمر لغاية عام ٢٠١٧، حيث وافقت محكمة الحسابات الرومانية على انشاء مديرية معنيّة بتقديم تقارير فوريّة لرئيس المحكمة بهذا الخصوص. وستقوم هذه المديريّة بالمهام التالية:

- وضع مبادئ توجيهية شاملة لعمليات تدقيق المشتريات العامة.

- مواءمة أساليب واجراءات تدقيق المحكمة مع ما تقوم به هيئة التدقيق التي تقوم بتدقيق حسابات المشتريات العامة الممولة من الاتحاد الاوروبي. (هذا من شأنه أن يساعد على تحقيق التناغم في النهج المتبع والاجتهادات).

- مراقبة العملية التشريعية في رومانيا ووسائل الاعلام والجهات الدولية المعنية بقضايا المشتريات العامة.

- تحديد عوامل احتمال التعرض للخطر المرتبطة بالمشتريات العامة. لا سيما اينما وجد احتمال متزايد لسوء استعمال الأموال العامة وتسجيل العوامل المشار إليها من قبل الوكالة الوطنيّة للمشتريات العامة، والوكالة الوطنيّة للنزاهة ومجلس المنافسة ونشر المعلومات ذات الصلة على الشبكة الداخليّة للمديريّة في محاولة لتسهيل امكانية حصول جميع المدققين على البيانات ومساعدتهم في تطوير خطة التدقيق.

- اعداد دراسات وتقييمات وتقارير حول المخالفات المتعلّقة بنظام المشتريات العامة.

- تدريب ما يقارب ١٠٠٠ مدقق من مدققي محكمة الحسابات الرومانيّة العاملين في المكاتب المركزيّة والمحليّة، حيث سيبدأ البرنامج التدريبي مع نهاية عام ٢٠١٦ وسيستمر خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧.

- اجراء عمليات تدقيق حسابات للمشتريات العامة في المواضع والمجالات الأكثر عرضه للمخاطر.

قامت محكمة الحسابات الرومانية باتخاذ هذه التدابير بهدف تعزيز دور المحكمة في عملية تدقيق المشتريات العامة وتحسين نوعية عمل التدقيق بشكل عام.

للحصول على المزيد من المعلومات يمكنك زيارة الموقع الالكتروني لمحكمة الحسابات الرومانيّة:
www.curteadeconturi.ro
أو ارسال بريد الكتروني آلي:
.rei@rcc.ro

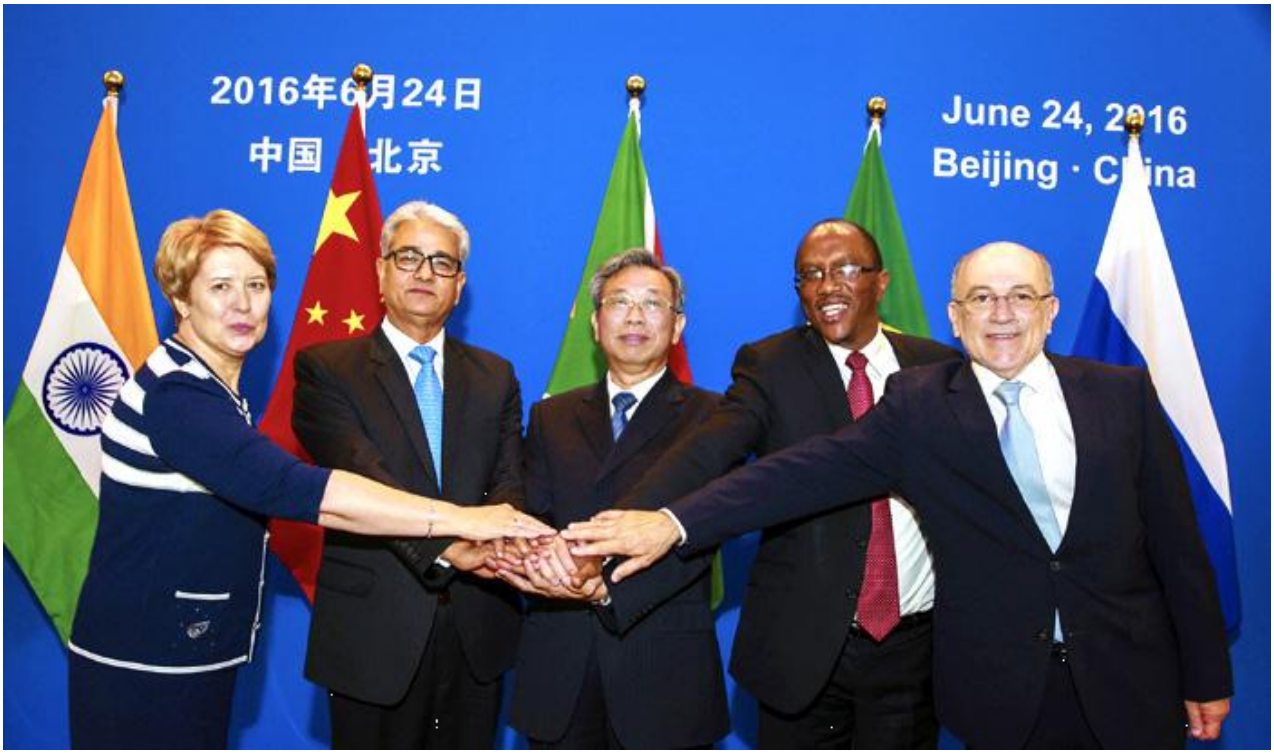

في هذه الصورة (من اليسار إلى اليمين): تاتيانا مانويلوفا مدققة في غرفة حسابات الاتحاد الروسي، والسيد شاشي كانت شارما المراقب والمدقق العام في الهند، والسيد ليو جيا يي المدقق العام في الصين، والسيد كيمي ماكويتو المدقق العام لجنوب أفريقيا، والسيد أرولدو سيدراز دي أوليفيرا رئيس محكمة الحسابات البرازيلية.

تجمع "بريكس" للقاء القادة الافتتاحي

الأثر والجودة والاتصالات: تتجه التنمية الجديدة لرفع كفاءة وقيمة القطاع العام

عقد اجتماع لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة في دول "بريكس" وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا في ٢٤ حزيران ٢٠١٦ في بكين، الصين. حضر الاجتماع السيد ليو جيا يي المدقق العام في الصين، والسيد شاشي كانت شارما المراقب والمدقق العام في الهند، والسيد أرولدو سيدراز دي أوليفيرا رئيس محكمة الحسابات البرازيلية، والسيد ثيمبيكيلي كيمي ماكويتو المدقق العام لجنوب أفريقيا، والسيدة تاتيانا مانويلوفا مدققة في غرفة حسابات الاتحاد الروسي، وجميع الوفود المشاركة.

وتبادل المشاركون الخبرات وفق شعار هذه الفعالية الذي يتمحور حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية"، ادرك المشاركون كيفية اسهام عملية التدقيق في محاربة الفساد والقضاء على الفقر وحماية البيئة وتحسين أسلوب الادارة وسبل العيش والتعامل مع التحديات المرتبطة بالتنمية المستدامة.

في ختام الاجتماع ادركت الأجهزة العليا للرقابة في دول "بريكس" الحاجة لتعزيز التعاون وتبنت "وثيقة نتائج" تركز على انشاء آلية للتبادل والتعاون فضلاً على ايجاد سبل لتعزيز تبادل المعارف ونقلها .

المدقق العام في الصين يتسلم الجائزة الفخرية

في ٢٥/أيار /٢٠١٦ منح الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا الدكتور هاينز فيشر وسام الشرف الذهبي مع الوشاح للسيد ليو جيايي اعترافاً بمساهماته البارزة بصفته المدقق العام للصين رئيس مجلس إدارة الانتوساي إضافة لكونه رئيس وعضو في مجلس مدققي الولايات المتحدة .

أكد السيد فيشر في خطابه على جهود السيد ليو في تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة بين الصين والنمسا وتقوية دور الأجهزة العليا للرقابة في دعم الحوكمة الوطنية وتعزيز دور الانتوساي في الإدارة الاقتصادية العالمية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠وتعزيز التعاون بين الاجهزة العليا للرقابة بين الصين والنمسا.

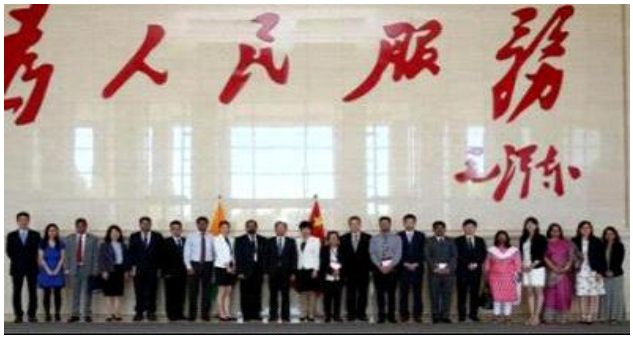

عقد منتدى للمدققين الشباب في الصين والهند

عقد في الصين خلال الفترة ما بين ١٠-٢٠ أيار/٢٠١٦، المنتدى السابع للمدققين الشباب، حيث شارك في جلسة الحوار (٢٠) مدقق بواقع (١٠) مدققين من كل جهاز رقابي في الحوار الذي اعتمد محورين رئيسيين "الرقابة على جودة عملية التدقيق" و"تحليل البيانات".

بدأت فكرة المنتدى بالاقتراح المقدم من قبل مدققي الحسابات العامة في كل من الصين والهند عام ٢٠١٠، حيث تنامى دور المنتدى منذ انشائه وأشاد السيد ليو جيا يي المراجع العام في الصين بقوة هذه الآلية في بناء قدرات مدققي الحسابات من الشباب وتطوير الجهاز الرقابي.

حضرت المنتدى السيدة تشين بويونج نائب المدقق العام والسيد كمالجيت سينغ رامووالیا نائب أول المحاسب العام ورئيس الوفد الهندي الذي أعرب عن امتنانه للسيد ليو جيا يي ومكتب تدقيق الحسابات الوطني الصيني (CNAO) لإتاحة فرص نقل المعرفة وحسن الضيافة والفيض الثقافي وتطور وانجازات مكتب تدقيق الحسابات الوطني الصيني.

أخبار من كازاخستان

عقدت مؤسسات الرقابة المالية العليا للدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون (SCO) اجتماعهم الثالث في ٢٧ أيار ٢٠١٦، بمدينة أستانا في جمهورية كازاخستان.

شارك في الاجتماع رؤساء وممثلين عن كل من جمهورية الصين وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان والاتحاد الروسي وجمهورية طاجيكستان وجمهورية أوزبكستان.

رحب السيد ارلان إدريسوف وزير الشؤون الخارجية في جمهورية كازاخستان بالمشاركين في الجلسة الافتتاحية لهذا الحدث حيث ناقش الحضور قضايا تتعلق بزيادة فاعلية عملية تدقيق الحسابات العامة في ضوء عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والمخاطر العالمية والقضايا المرتبطة بالرقابة المالية العامة (تدقيق الحسابات) وسبل التعاون.

كما تحدث رئيس لجنة الحسابات السيد كوزيكوربيش جانبورتشين للحضور حول التأكيد على الانتقال لتدقيق الحسابات العامة التي اجريت عام ٢٠١٦ وفقاً لمرسوم رئيس جمهورية كازاخستان نور سلطان نزاربابيف حيث تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا الانتقال في الكشف عن المخالفات المالية وتحديد أسبابها وطرق الوقاية منها.

أضاف السيد جانبورتشين "أنه ينبغي على هيئات تدقيق الحسابات العامة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية ومحدودية الموارد أن تشجع على زيادة كفاءة استخدام الأموال العامة لأقصى درجة. كما أن تحقيق التكامل بين جهود المؤسسات العليا لتدقيق الحسابات العامة والرقابة المالية لبلداننا هو أحد أهم محاور النشاط في منظمة شنغهاي للتعاون".

كذلك أشار الرئيس الى أن التفاعل داخل المنظمة يعزز بناء القدرات والنمو المهني من خلال القيام بأنشطة التدقيق وتبادل المعرفة والخبرات وابتكار طرق فعالة لمواجهة التحديات الجديدة وتدعيم عمليات التدقيق العامة.

في نهاية الاجتماع تم اعتماد البيان المشترك وخطة العمل للأعوام ٢٠١٦- ٢٠١٧ ومحاضر الاجتماع.

أعلن البيان المشترك عزم المشاركين على تشجيع وتعزيز التفاعل والتعاون و تعزيز تبادل المعارف من خلال تنظيم ورش عمل ومؤتمرات وأنشطة أخرى حول أهم القضايا المتعلقة بتدقيق الحسابات، و تدعو خطة العمل الخاصة بالدول الاعضاء في "منظمة شنغهاي للتعاون" للمشاركة في ندوة بعنوان "تجربة الأجهزة العليا للرقابة من الدول الأعضاء والدول المراقبة وشركاء الحوار لمنظمة شنغهاي للتعاون في تنفيذ نظام شهادات لمدققي الحسابات العامة" في تشرين أول /٢٠١٦ بمدينة استانا.

هذا وسيعقد الاجتماع القادم لمؤسسات الرقابة العليا للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بجمهورية قيرغيزستان عام ٢٠١٨. للحصول على المزيد من المعلومات يمكنك الاتصال عبر البريد الالكتروني للجهاز الأعلى للرقابة في كازاخستان int.rel@esep.gov.kz أو زيارة الموقع الإلكتروني عبر الانترنت www.esep.kz.

أخبار من تركيا

محكمة الحسابات التركية ترحب برئيسها الجديد وتودّع الرئيس المنتهية ولايته

السيد أحمد باش
رئيس محكمة الحسابات التركية

تم تعيين السيد أحمد باش رئيساً لمحكمة الحسابات التركية في جلسة "الجمعية الوطنية الكبرى التركية" لمدة خمس سنوات، وشغل عدة مناصب منها أمين عام ونائب أمين عام، مستشار ومفتش ضرائب في وزارة المالية، ورئيساً لقسم إدارة الإيرادات العامة والمدير العام المؤسس للمديرية العامة لسياسات الايرادات كما وشارك في العديد من اللجان وفرق العمل ومنها رئيس مشارك في لجنة الضرائب والحوافز لمجلس تنسيق تحسين بيئة الاستثمار، وعضو في مجلس التنسيق، ورئيس لجنة الضرائب في مشروع مركز اسطنبول للتمويل العالمي ورئيس الوفد الفني التركي ضمن إطار برنامج المساعدات الانسانية لجمهورية شمال قبرص التركية والرئيس المؤسس لهيئة معايير الرقابة والمحاسبة والتدقيق العامة.

تخرج من قسم الإدارة العامة في جامعة اسطنبول عام ١٩٩٨، وحصل على درجة الماجستير في التمويل من جامعة بوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية ويتحدث اللغتين الانجليزية والعربية.

د. رجائي عقيل
الرئيس السابق لمحكمة الحسابات التركية

بدأت فترة رئاستي لمحكمة الحسابات التركية قبل سبع سنوات بالانتخابات التي اجرتها "الجمعية الوطنية الكبرى التركية" في ٢٥ حزيران ٢٠٠٩ وانتهت رسمياً، وبالرغم من انتهاء صفتي كرئيس إلا انني سأواصل العمل ضمن محكمة الحسابات التركية كعضو له أقدمية.

كما أود ان اعرب عن امتناني وشكري الخاص لجميع الزملاء في الأجهزة العليا للرقابة على الدعم الذي قدموه خلال فترة عملي ويحدوني الأمل بزيادة تعزيز التعاون القائم والعلاقات الوديّة بين محكمة الحسابات التركية وغيرها من الأجهزة العليا للرقابة في الفترات المقبلة.

توقيع اتفاقية تعاون مع ديوان المحاسبة في دولة قطر

وقعت محكمة الحسابات التركية (TCA) وديوان المحاسبة بدولة قطر اتفاقية تعاون في ٣١ أيار ٢٠١٦. تعزز الاتفاقية التعاون في مجالات تبادل الخبرات، ومنهجية واجراءات التدقيق الخارجي للحسابات العامة والتدريب المهني وتحسين المعايير المهنية للموظفين وتشارك كلا الطرفين للمعرفة الخاصة بالأنشطة المهنية من خلال (اجراء المشاورات والبحوث وعمليات تدقيق الحسابات المتوازية المشتركة والندوات والمؤتمرات واللقاءات الفنية).

نجاح البرامج التدريبيّة المتعلّقة بعمليات تدقيق الحسابات باستخدام تكنولوجيا المعلومات

استضافت محكمة الحسابات التركية برنامج تدريبي حول "التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات" ٢٣-٢٧ أيار ٢٠١٦، للمؤسسة العليا للرقابة (SAI) الزملاء من جميع أنحاء العالم. شارك في البرنامج عشرون ممثلا من الأجهزة الرقابية العليا من ألبانيا، وإستونيا وجورجيا وقطر قيرغيزستان، شمال قبرص (جمهورية شمال قبرص التركية)، لاتفيا، مولدافيا، المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والأردن

أخبار من بلغاريا

مراجعة مكتب التدقيق الوطني البلغاري لفاعلية الرقابة على العمليات المصرفية

كلفت الجمعية الوطنية البلغارية مكتب التدقيق الوطني (BNAO) باجراء عملية تدقيق على الرقابة المصرفية عقب اهتمام الرأي العام بصعوبة وضع أحد البنوك على وجه الخصوص.

بمقتضى قرار الجمعية الوطنية في نيسان لعام٢٠١٥، قام مكتب التدقيق الوطني بتنفيذ عملية تدقيق تمحورت حول "فاعلية وكفاءة الرقابة على العمليات المصرفية من قبل البنك الوطني البلغاري للفترة من ٢٠١٢/١ الى ٢٠١٤/١٢".

تبنت عملية التدقيق مضمون "بيان لجنة الاتصال" لرؤساء الأجهزة الرقابية العليا بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومدققي حسابات المحكمة الأوروبية في اجتماعها السنوي الذي انعقد في شهر حزيران لعام ٢٠١٥ بمدينة ريغا في لاتفيا، والذي يهدف إلى ضمان اجراءات رقابيّة فعالة على العمليات المصرفية بعد إدخال آلية رقابة موحدة (SSM)، وهو نظام أوروبي جديد للرقابة على العمليات المصرفية.

شمل نطاق التدقيق تحديد المسائل الرئيسية المتعلقة بـ (١) الإطار القانوني للرقابة المصرفية (٢) تنظيم المهام الاشرافية، وكذلك (٣) اجراء واعداد تقارير رقابية عن بعد والقيام بفحوص فجائية ميدانيّة. هذا وتم فحص أنشطة رقابية محددة باستخدام عينة عشوائية من الفحوص وأداء الرقابة خلال فترة التدقيق.

تم اتباع نظام واساليب موجهة نحو تحقيق نتائج تعتمد على اساس تقييم المخاطر المرتبطة بتنفيذ عمليات التدقيق، وتضمنت طرق جمع المعلومات المستخدمة في تحقيق أهداف تدقيق الحسابات ما يلي:

(١) دراسة الإجراءات القانونية والداخلية، و(٢) تجميع ودراسة الوثائق التي تتناول ما يلي:

- الاطار القانوني للرقابة المصرفية

- تخطيط وتنفيذ فحوص رقابية (تشمل كذلك الميدان).

- جمع وتحليل الوثائق لاتخاذ إجراءات ناتجة عن العملية الرقابية.

- فحص الوثائق والمقابلات والاستبيانات ودراسة الوثائق المتعلّقة بالفحوص الفجائية والرقابة الميدانية المحددة باستخدام العينات.

واستخدمت في عملية تحليل البيانات الكمية والنوعية وتحليل النظام وتصنيف المنهجيات، ثم خلاصة ما تم جمعه من الاستبيانات والمقابلات والتقارير.

وتضمن تقرير تدقيق الحسابات الذي تم تقديمه إلى الجمعية الوطنية من قبل السيد تزفيتان تسفتكوف رئيس مكتب التدقيق الوطني البلغاري بـ ١٣ توصية مقدمة لمجلس ادارة البنك الوطني البلغاري حول كيفية تحسين الرقابة المصرفية وزيادة فاعليتها، حيث أعلن البنك الوطني البلغاري أن العديد من التوصيات قد تم تنفيذها بالفعل رغم أن الموعد النهائي لتنفيذ التوصيات في ١/ تشرين ثاني/ ٢٠١٦.

يمكنك الحصول على تقرير تدقيق الحسابات المنشور على الموقع الإلكتروني لمكتب التدقيق الوطني البلغاري على: www.bulnao.government.bg .

أخبار من المملكة العربية السعودية

تم تعيين الدكتور حسام العنقري رئيسا لديوان المراقبة العامة (GAB) في المملكة العربية السعودية بتاريخ ٧ أيار ٢٠١٦م. بدأ مراحل تعليمه ما قبل الجامعي في مدرسة الثغر بجدة، وكذلك اكمل دراسته الجامعية بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز، وحصل على شهادة الدكتوراه في المحاسبة والإدارة المالية من جامعة إسكس في المملكة المتحدة.

يمتلك الدكتور حسام العنقري سجلا حافلا من البحوث في مجال المحاسبة كما انه مؤلف وله اصدارات باللغتين الإنجليزية والعربية. وتنطوي خبرته على المشاركة الفعالة في ميادين الإدارة والعلوم الإدارية والمحاسبة وتدقيق الحسابات، كما وساهم في عمل عدد من المجالس واللجان الإدارية والأكاديمية.

شغل عدة مناصب سابقاً كمساعد عميد الدراسات العليا والبحث العلمي بكلية الاقتصاد والادارة في جامعة الملك عبدالعزيز، وعميداً لكلية الاقتصاد والإدارة وكلّف بأعمال عميد كلية الحقوق حيث كان له دور فعال في تحسين تصنيفات الكلية وحصول برامج الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) على الاعتماد الاكاديمي.

قاد الدكتور العنقري كلية الاقتصاد والإدارة لإنشاء أول مكتبة رقمية في المملكة وتنظيم المؤتمر الاكاديمي الأول حول "الاقتصاد الوطني" وتنسيق الندوات الاكاديمية الدوريّة وتحويل قسم القانون الى كلية الحقوق وتحويل مركز الاقتصاد الإسلامي الى معهد مستقل بمسمى "معهد الاقتصاد الاسلامي" وأنشاء عدد من مقاعد الابحاث الأكاديمية.

في عام ٢٠١٣، تم اختياره ليكون عضوا في مجلس الشورى حيث تم تعيينه في منصب نائب رئيس اللجنة المالية ومن ثم رئيس اللجنة المالية وخلال هذه الفترة قدم الدكتور العنقري خمسة مقترحات لإصدار قوانين جديدة وتعديل القوانين القائمة، بما في ذلك الحوكمة في القطاع العام ورسوم التحويلات النقدية للعامل الأجنبي، والتقاعد المدني، والمحاسبين القانونيين والقضاة.

- ترأس معالي الدكتور حسام العنقري رئيس ديوان المراقبة العامة وفد الديوان في الاجتماع ال١٣ للجنة الشؤون المالية والإدارية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) الذي عقد في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ٢١-٢٢ يوليو، ٢٠١٦.

- سيستضيف ديوان المراقبة العامة اللقاء ال١٥ لرؤساء الاجهزة الرقابية لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض ما بين ٢٦-٢٧، تشرين الأول لعام ٢٠١٦، كما ستستضيف أيضاً اللقاء التاسع لممتلي أجهزة الرقابة العليا لدول مجلس التعاون الخليجي في ٢١-٢٢، أيلول لعام ٢٠١٦.

- ترأس الدكتور العنقري في اللجنة التوجيهية المعنية بتعاون الانتوساي مع مجموعة المانحين إضافة لاجتماع اللجنة التوجيهية المعنية ببناء القدرات ما بين ٣-٦ تشرين أول، لعام ٢٠١٦ في مدينة كيب تاون، جنوب افريقيا.

أخبار من نيوزلندا

مدقق الحسابات العام في نيوزلندا "السيدة لين بروفوست" كتبت تقرير حول "تأملات من عمليات تدقيقنا للحسابات: الحكم الرشيد والمساءلة" الذي يضم نتائج ودروس من عمل المكتب في الآونة الأخيرة هذا واثار التقرير حوارات هامة حول القطاع العام في نيوزيلندا حيث يحتوي التقرير على دروس يمكن للمنظمات حول العالم الاستفادة منها. لاقى التقرير الثالث اقبالاً كبيراً مما استدعى إعادة الطبع.

كما يلقي التقرير نظرة على برنامج مدقق الحسابات العام للعمل تحت شعار "الحوكمة والمساءلة" ويطرح التقرير أحد أهم الأسئلة التي تواجه الجهات الخاضعة للتدقيق: "ما هو الحكم الرشيد؟".

كان مطلب إعادة طباعة ونشر التقرير فرصة جيدة لمكتب المدقق العام في نيوزيلندا تمكنه من تبني الحوار حول الحكم الرشيد وطلب المؤسسات لاستعراض اجراءاتهم الإدارية واستخدام التقرير كوسيلة لإيجاد الفرص واجراء محادثات حول المسائل الهامة التي يواجهونها.

تتحدث السيدة بروفوست في التقرير حول امكانية تحسين جودة الحوكمة في القطاع العام النيوزيلندي من خلال المطلب الأول والذي يتمثل تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح بين الحوكمة والإدارة على صعيد المؤسسة والمشروع، فعندما يقوم المدراء بتنفيذ المهام الإدارية يصبح من الصعب محاسبة الإدارة. أما المطلب الثاني يتعلق بإدارة المخاطر حيث يتم التركيز في الغالب على تحديد المخاطر دون الاهتمام بإدارة تلك المخاطر بشكل كافي.

كما حدد التقرير أمثلة حول الممارسات الجيدة والسيئة بشأن هذين المطلبين وألقى الضوء على بعض الاتجاهات الجديدة مثل، معايير اعداد التقارير المالية واعداد التقارير المتكاملة والحوكمة المشتركة وحوكمة الشبكة.

في نيوزيلاندا هناك آمال كبيرة على القطاع العام قائمة على أساس المساءلة الجيدة. على وجه العموم، ان المساءلة الجيدة تنبع من الاسترشاد بالمبادئ التي تدعم الثقة بين المواطنين والقطاع العام، وتشمل:

- الانفتاح – الالتزام بالشفافية.
- القيمة مقابل المال – استخدام الموارد المتاحة على النحو الامثل بفاعلية واقتصادية دون هدر ومراعاة التكاليف والفوائد فضلاً عن الاسهام في تحقيق النتائج.
- المشروعيّة – العمل ضمن الاطار القانوني والوفاء بالالتزامات القانونيّة.
- العدالة – الالتزام بالقانون العام للعمل على نحو عادل ومنصف.
- النزاهة – ادارة الموارد العامة بأعلى درجات النزاهة.

تم تحديد ثمانية عناصر جوهرية للحوكمة الرشيدة من خلال رصد وتقييم بعض الممارسات وهي:

١. تحديد هدف واضح والتركيز عليه.
٢. وضوح الأدوار والمسؤوليات للفصل بين الحوكمة والإدارة.
٣. الادارة عن طريق تحديد اسلوب بناء.
٤. اشراك الأشخاص المناسبين.
٥. الاستثمار في علاقات فاعلة قائمة على الثقة والاحترام.
٦. وضوح وشفافية المساءلة ورقابة أداء المساءلة.
٧. إدارة المخاطر بفاعلية.
٨. ضمان توفر معلومات وأنظمة وضوابط جيدة.

هذا وقد تم حث كامل القطاع العام في نيوزيلندا على تبني هذه العناصر، الذي يظهر جلياً من خلال رفوف التقارير الفارغة في ارجاء المكتب لديهم!

اضفاء الطابع المهني من خلال ادراك قيمة تدقيق الحسابات العامة

تلقى مكتب المدقق العام للحسابات في نيوزلندا مؤخراً مسودة نتائج البحث من فريق البحث الأكاديمي المستقل حول دراسة أهمية تدقيق الحسابات العامة. حيث ركز البحث تحديداً على تدقيق البيانات المالية التي تشتمل على (٩٠%) من النفقات السنويّة للجهاز الرقابي وتم التكليف بإجراء هذه الدراسة نظراً للأهمية الاستراتيجية لمكتب المدقق العام لفهم وشرح أهمية علاقتها

بالمواطنين والبرلمان واصحاب المصلحة ضمن بيئة القطاع العام سريعة التغيّر.

استخدمت الدراسة وسائل التحرّي التالية:

١. وجهة نظر القطاع الخاص كسبب لإجراء عملية التدقيق.
٢. مفهوم مور ٢٠١٣ (للقيمة العامة).
٣. المعيار ال١٢ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI/12): "قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – إحداث الفارق في حياة المواطنين (كوبنهاغن،٢٠١٢) لإيجاد السبل التي يتم من خلالها خلق قيم عبر قطاع التدقيق العام.

بمقتضى مفهوم مور لا يمكن ايصال القيمة العامة دون وجود منظمة ذات مشروعية وقدرة وفائدة عامة للأطراف اصحاب المصلحة. ان تطبيق مفهوم مور على المعيار ال١٢ من المعايير الدولية دون مستوى موارد ملائم سيجعل الأجهزة العليا للرقابة غير قادرة على:

١) القيام بالأعمال الأساسية عالية الجودة بما يكفي لتقديم القيمة العامة.
٢) دعم اصلاح القطاع العام دون الحفاظ على مشروعية ودعم أصحاب المصلحة.

تم تحليل ستة عشر تقريراً سنوياً وخطة سنوية واستراتيجية للأجهزة الرقابية لتقييم الأسباب الرئيسية للقطاع الخاص وراء أهمية عمليات تدقيق الحسابات في القطاع العام على صعيد:

- المنشأة – التدقيق يخفض من كلف المؤسسة حيث ان ذلك بمثابة اعطاء تفويض لطرف آخر للرقابة بشكل خاص على الموارد.

- المعلومات – المدراء لديهم معلومات أفضل عن الأعمال من المستثمرين الخارجيين، التي يمكن السيطرة عليها من خلال تأكيدات مدقق الحسابات.

- الحماية - قد تطلب الجهات المعنية عمليات تدقيق كوسيلة لزيادة فرصة استرداد الخسائر بالاشتراك مع مدقق حسابات "هدفاً" للمعالجة.

- الرقابة التنظيميّة – قد يقوم أصحاب الأعمال بشراء عمليات تدقيق حسابات كجزء من نظام منع الخسائر.
- التأكيد - تدقيق الأداء المالي مهم لإثبات الاقرارات غير المدققة.

- ادارة المخاطر وحوكمة الشركة - عملية تدقيق الحسابات قد تكون هامة لمؤسسات عرضه لمخاطر أعلى.

- المنفعة العامة والخيار والعوامل الخارجية - ان عملية التدقيق تعود بالمنفعة للعديد من الأطراف والعناصر الخارجية التي تفيد المجتمع بأسره، وايجاد دوافع لاستخدام عملية التدقيق في النظام السياسي.

وتؤيد تقارير الاجهزة الرقابية عموماً هذه الاسباب (باستثناء الحماية والتأكيد). ومع ذلك فإن التوجه يميل لعدم بحث العواقب السلبية حيث تشير الدراسة الى ان بعض مقاييس ومؤشرات القيمة قد تكون مضللة.

هذا ويرغب مكتب المدقق العام للحسابات في نيوزلندا بمعرفة ان كان هناك مشاريع أخرى ضمن مجتمع الأنتوساي للنظر في هذه المسألة والقيم الإضافية المرتبطة في بحوث التدقيق العام بهدف تبادل النتائج والمعرفة في الاعداد لمؤتمر الانكوساي القادم ٢٠١٦وفقاً لمحور المؤتمر الثاني "المهنية".

لمعرفة المزيد حول نتائج هذا البحث وتبادل الأفكار والخبرات مع المشاريع المماثلة يمكن التواصل من خلال Ann.Webster@oag.govt.nz.

أخبار من أفغانستان

يجري مكتب التدقيق الأعلى في أفغانستان دورات تدريبية

التدريب هو جوهر استراتيجية مكتب التدقيق الاعلى في افغانستان حيث ان القوى العاملة المؤهلة هي أساس النجاح. هذا وركز المدقق العام وفريقه على ضمان تلقي جميع موظفي مكتب التدقيق المهارات اللازمة ليتمكنوا من أداء واجباتهم بكفاءة وفاعلية.

حيث تم اجراء الدورات التدريبية التالية خلال الأشهر القليلة الماضية:

التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات

توجهت الحكومة الأفغانية نحو استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات في معظم العمليات والمعاملات المالية ومن منطلق ادراك الإدارة العليا لضرورة التأكد من جاهزية مدققي مكتب التدقيق الأعلى في أفغانستان لتدقيق مختلف أنظمة تكنولوجيا المعلومات مثل، نظام المعلومات الإدارية الأفغاني (AFMIS)، في تموز ٢٠١٦ تم تنفيذ تدريب يتمحور حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات واستخدام تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب (CAATs) في عملية التدقيق.

دورة تدريبية لإعداد تقرير المحاسبة والميزانية والمالية

تم التعاقد مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لإجراء دورة تدريبية لمدة شهر بغية رفع جاهزية مدققي الجهاز وتزيدهم بالمهارات اللازمة لأداء واجباتهم بكفاءة وفاعلية.

مكتب الرقابة العليا الأفغاني يقوم بإجراء اجتماعات هامة ويوقّع مذكرات تفاهم

في آذار ٢٠١٦، قامت القيادة العليا في أفغانستان برئاسة المدقق العام الدكتور محمد شريف شريفي بتوقيع اتفاقية تعاون مشترك مع المدقق العام في تايلاند. وكجزء من هذا الاتفاق ستعمل الأجهزة الرقابية العليا في كل من أفغانستان وتايلاند على تبادل التدريب والمعرفة وخبرات التنمية المهنية.

ألقى المدقق العام في افغانستان الدكتور محمد شريف شريفي خطاباً هاماً حول "تحديد المناهج العملية لمواجهة الفساد الإداري" في المؤتمر الذي عقد من ٤- ٥ حزيران، ٢٠١٦، بفندق انتركونتيننتال في كابول، أفغانستان. وركز هذا المؤتمر رفيع المستوى حول الاستراتيجيات اللازمة لمكافحة الفساد داخل الحكومة الأفغانية. كما أشار الدكتور شريف على ضرورة عمل مختلف وكالات مكافحة الفساد للعمل معاً بشكل وثيق لتحقيق التقدم المرجو في مكافحة الفساد وأكد على الحاجة الملحة لإنشاء "لجنة الحسابات العامة" في البرلمان الأفغاني.

التقى نائب المدقق العام السيد مهدي حسيني والمستشار الدولي للمدقق العام السيد عبدالله أميري مع الجنرال غوردون ديفيس، قائد القيادة الانتقالية الأمنية المشتركة في أفغانستان (CSTC-A) وفريق قيادته في ٢٨ أيار،٢٠١٦ في مقر القيادة. وركز الاجتماع بشكل أساسي على السبل التي تدعم تعاون مكتب التدقيق الأعلى في أفغانستان مع القيادة الانتقالية الأمنية المشتركة في أفغانستان (CSTC-A). وتعهد الجنرال ديفيس وفريقه بمواصلة دعم مكتب التدقيق الأفغاني ومواصلة تعزيز الروابط بشركاء آخرين لدعم بناء القدرات.

لمزيد من المعلومات حول مكتب التدقيق العالي في أفغانستان، يرجى التواصل من خلال:

afghancao@gmail.com أو noor.sao@gmail.com.

أخبار من بيلاروسيا (روسيا البيضاء)

استضافت العاصمة مينسك في جمهورية روسيا البيضاء بتاريخ ٧- ٨ حزيران، ٢٠١٦ المجلس السادس عشر لرؤساء أجهزة الرقابة العليا من اتحاد الدول المستقلة.

استقبل رئيس جمهورية روسيا البيضاء السيد ألكسندر لوكاشينكو ورئيس اللجنة التنفيذية والأمين التنفيذي لرابطة الدول المستقلة السيد سيرغي ليبديف الجلسة السادسة عشر التي ضمّت حضور من أذربيجان وأرمينيا وروسيا البيضاء وكازاخستان وقيرغيزستان ومولدافيا والاتحاد الروسي وطاجكستان. إضافة لمشاركة وفد من الجهاز الاعلى للرقابة في الجمهورية السلوفاكية كضيف لهذا الحدث.

قام رئيس الجهاز الرقابي في جمهورية روسيا البيضاء ليونيد انفيموف بافتتاح المؤتمر الذي ركز على القضايا المتعلقة بدور أجهزة الرقابة العليا في تحقيق الأمن الاقتصادي حيث تبادل رؤساء الوفود الانجازات المتحققة في مجال الرقابة المالية لا سيما وفق رؤية تشريعية وطنية.

أجمع المشاركون على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان استخدام ممتلكات وأموال الدولة بصورة مشروعة وعلى نحو فعال وأداء متخصص وأنشطة تحليليّة (لعملية التدقيق)، وحماية المصالح الوطنية من خلال تحديد المخاطر التي تهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي والاسهام في تعزيز التفاعل الهام للجهاز الرقابي.

التقى السيد لوكاشينكو برؤساء الوفود خلال هذا الاجتماع وأعرب عن ثقته بأن الأجهزة الرقابية يمكنها أن تؤدي دورا رئيسيا في تطوير اتحاد الدول المستقلة وفي تنسيق العلاقات بين مختلف البلدان. كما أكد على أنه "بالرقابة الحازمة على التدفقات المالية والرصد الدقيق للوائح القانونية فقط يمكننا ضمان التنمية الإنتاجية".

واختتم المؤتمر بتوقيع الوثائق النهائية، بما في ذلك:

- قرار الجلسة السادسة عشرة للمجلس.
- خطة عمل المجلس للفترة ما بين الجلستين السادسة عشر والسابعة عشر.
- القرار الذي يحدد الالتزام بتعزيز التفاهم والثقة والصداقة والتعاون.

سيتم عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس في مدينة باكو/ جمهورية أذربيجان في أيلول لعام ٢٠١٧.

أخبار من فرنسا

اقرار اعلان الرباط

رحب المجلس الأعلى للحسابات في المملكة المغربية بأعضاء جمعية الأجهزة العليا للرقابة المشتركة في استعمال اللغة الفرنسية (الأيسكوف) خلال الفترة من ٣٠/٥ – ٣/٦، ٢٠١٦ بالرباط، المغرب. حيث تجمع اكثر من ٩٠ شخصاً (يمثلون ٢٢ جهاز رقابي) بهدف توعية المشاركين حول استقلالية الجهاز الرقابي وبناء القدرات والتواصل.

كان هذا الحدث جهد مشترك بين محكمة الحسابات الفرنسية والمجلس الأعلى للحسابات المغربي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ فرنسا في داكار الذين يقومون بدعم الجلسات التدريبية التي تتعلق ببناء القدرات والميزانية والانضباط المالي. أفتتح الحدث كبار الرؤساء (السيد إدريس جطو) من المغرب و(ديوماندي كانفالي) من ساحل العاج و(ديدييه ميجو) من أجهزة الرقابة العليا الفرنسية.

أشار السيد جطو الى الإقبال المتزايد واشتراك أعضاء الأيسكوف الذي اعتبره السيد ميجو أنه "إشارة على حيوية الجمعية والإرادة الجماعية لحماية وتعزيز القيم المشتركة من قبل أعضاء الايسكوف في اتخاذ إجراءات مشتركة أكثر تواتراً ووضوحاً وفاعلية".

كما نبه السيد ديوماندي الحضور لضرورة اقامة جهاز رقابي مستقل وفعال ذو مهام قضائية وفقاً للأنظمة المالية العامة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) حيث أن هذه الجهات الرقابية تكفل حسن استخدام الموارد العامة وبالتالي المساهمة في الحوكمة الرشيدة وشفافية اجراءات الميزانية. خارج نطاق الرقابة على الحسابات العامة تهدف توجهات المجموعة لتزويد الأجهزة الرقابية بدور قضائي ومهارات جديدة، مثل تقييم أداء السياسة العامة. في هذا الاطار، أتاح المؤتمر إمكانية تقييم الحالة الراهنة للأجهزة الرقابية في وسط وغرب افريقيا.

مع اختتام ورش العمل وتبادل المنفعة المشترك والتواصل بين الأجهزة الرقابية ان اصدار الاعلان المشترك "اعلان الرباط" وضع بالاستناد لخارطتي طريق اقليميتين والتي أقرها جميع الحضور من أعضاء الأيسكوف. كما ويعد الاعلان الآن بمثابة دعوة سياسية لتعزيز مصالح الجهاز الرقابي ضمن نطاق المؤسسات الدولية.

تتعهد اللجان الاقتصادية الإقليمية ومجموعات الأجهزة الرقابية الإقليمية والأجهزة الرقابية من الدول الأعضاء على كلا النطاقين بدعم تنفيذ التوجيهات لضمان حرية واستقلال الأجهزة الرقابية ووضع استراتيجيات متعلقة بإدارة الموارد البشرية (لجذب المواهب والقدرات اللازمة) وتحسين وضوح الاصدارات ليسهل فهمها وبالتالي تعزيز الاعتراف بدور الأجهزة الرقابية العليا وتأثير أعمالها على حياة المواطنين.

[1] *حضر الإجتماع أجهزة الرقابة العليا في كل من: جمهورية بينن وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون وجمهورية الرأس الأخضر والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC) والكونغو وساحل العاج وفرنسا والغابون وهايتي ومالي والمغرب وموريتانيا والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال وتشاد وتوغو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) وتونس وجزر القمر.*

أخبار من ألبانيا

المؤتمر العلمي الرابع "لتحليل المخاطر"

تعتبر التوصيات الفعالة الصادرة عن الجهاز الأعلى للرقابة سبّاقة في الإدارة المالية العامة

بقلم السيد فاتوس تشوتشولي /الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية ألبانيا

نظم الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية ألبانيا (ALSAI) المؤتمر العلمي السنوي الرابع في تيرانا، ألبانيا من ٢٠-٢٢ حزيران، ٢٠١٦. كان المؤتمر بعنوان "تحليل المخاطر" حظي المؤتمر بكثير من الاهتمام من البرلمان الأوروبي (EP) ممثلاً بعضو البرلمان الأوروبي الدكتور إيغور سولتس نائب رئيس لجنة مراقبة ميزانية الاتحاد الأوروبي.

ترأس المؤتمر الدكتور إيغور سولتس الى جانب الدكتور ووجايك كوتيلا نائب رئيس مكتب التدقيق الأعلى في بولندا بالإضافة لحضور ١٥٠ ممثلاً من أجهزة الرقابة العليا وأكاديميين محليين وأساتذة وخبراء بمختلف مجالات الإدارة المالية العامة والتدقيق. ان مؤتمر تحليل المخاطر الذي صمم تحت شعار الانتوساي القائل "ان تبادل الخبرات يفيد الجميع" وسلط الضوء على المشكلة الإقليمية المتعلقة بعدم وجود تحليل كافي للمخاطر في صنع القرارات الهامة في المؤسسات العامة.

كانت الرسالة الرئيسية للمؤتمر هي ان بلدان المنطقة تواجه مخاطر مماثلة وأن هذه المخاطر ينبغي معالجتها بطريقة مهنية ومستوى عالي من النزاهة، كما يتوجب على المؤسسات العامة ان تتعاون مع بعضها البعض للحصول على أكبر قدر من المساهمات لإدراك وتخفيف المخاطر. أوصى الدكتور سولتس بإقامة فرق عمل للتصدي لهذه الظاهرة التي مازالت تضعف الموارد المالية العامة. وأضاف "أنه ينبغي علينا جميعاً ان نلعب دوراً في مكافحة الفساد"، "على الرغم من انتشارها أكثر في الاتحاد الأوروبي في مجالات: مثل البناء والطاقة والنقل والدفاع والصحة العامة في العامين الماضيين. "

ووفقاً لما أضاف الدكتور سولتس أن تدريب موظفي الإدارة العامة الذين يقومون بإدارة الأموال العامة أمر في غاية الأهمية وفي هذا السياق، فإن الجهاز الرقابي يلعب دورا هاما في تعزيز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة. واختتم حديثه داعيا السلطات في البلاد الى تحصين الاستقلال المؤسسي لضمان تحصيل الضرائب واستخدام الأموال العامة على نحو أكثر كفاءة وملائمة.

بيّن رئيس الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية ألبانيا (ALSAI) الدكتور بوبار لسكاي أن الفساد المنظم يشكل خطراً كبيراً في ألبانيا وقدم خارطة للمناطق الأكثر عرضة للمخاطر والتي تشكل تهديدا للبلاد بسبب ارتفاع الدين العام وعدم استغلال الموارد الطبيعية بشكل صحيح ونقص توفر قواعد واضحة بشأن االامتيازات والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وأكد دكتور لسكاي على المخاوف التي أثارها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

اتفق وزير المالية الألباني السيد أربين اهميتاج مع الدكتور لسكاي حول خارطة المخاطر وأشار إلى أنه يتوجب اعداد تفسير اضافة لتوصيات الجهاز الرقابي بوصفها سوابق ومعايير خاصة بالإدارة العامة.

قدم رئيس مجلس الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية الجبل الأسود "مونتينيغرو" الدكتور ميلان دبوفيج تحليلاً مفصلاً حول تحديد المخاطر والأهميّة النسبيّة وأخذ العينات في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق، كما قدّم ممثلو الأجهزة الرقابية في كرواتيا وتركيا خلال المؤتمر تجارب بلدانهم في مجال تحليل المخاطر.

في اختتام المؤتمر وافق الجهاز الأعلى للرقابة في ألبانيا على تطوير مراجعة بشأن تحليل المخاطر فضلاً عن خارطة المخاطر للأعوام ٢٠١٧-٢٠١٨.

تدقيق أداء مترو الأنفاق الرئيسي بالعاصمة

محكمة تدقيق الحسابات الرومانيّة تجري عملية تدقيق لنظام نقل مترو الأنفاق في العاصمة

بدأت المحكمة الرومانية لتدقيق الحسابات مراجعة الأداء في نظام النقل مترو الإنفاق، ولاسيما فيما يتعلق بالامتثال للسلامة المرورية. مترو الإنفاق هو الوسيلة الرئيسية والمفضلة لنقل الموظفين بسبب الراحة والسرعة في السفر. على الرغم من أن شبكة مترو الإنفاق تغطي ٤٪ فقط من طول شبكة النقل العام في بوخارست أي ما يوفر النقل لحوالي ٢٠٪ من ركاب النقل العام، تستأثر بمعدل ٦٠٠ ألف نسمة يوميا وبمعدل شهري للمسافرين أكثر من ١٥ مليون مسافر.

محكمة الحسابات الرومانية

الحاجة إلى تحسين وتحديث وتوسيع شبكة المترو الحالية ملحة وناجمة عن عدد من العوامل بما في ذلك:

- ديناميكا النمو السكاني المقدرة في بوخارست (في عام ٢٠٢٠ سيكون هناك ٢.٣٦ مليون نسمة، وبحلول عام ٢٠٣٠ تصبح حوالي ٢.٥٥ مليون نسمة).
- الآثار والمنافع التي تعود على النقل العام والظروف المعيشية في العاصمة تتمثل بـ:

أ) تجنب اكتظاظ حركة المرور البرّي.

ب) الحد من عدد الحوادث ومدة ووقت السفر والتلوث واستهلاك الطاقة وتدهور الطرق وما يرتبط بها من خدمات نقل وصيانة.

- من منظور بناء المستقبل "بوخارست العاصمة الكبرى" في غياب التنمية المستدامة للعاصمة وضواحيها لا يمكن تناول هذا التصور او التخطيط له أو تحقيقه.

تطوير نظام النقل "مترو الأنفاق" من حيث النشوء والتسلسل الزمني

حالياً يوجد مؤسستين رئيسيتين لتوفير وسائط النقل العام لبوخارست:

- شركة "ميتروريكس بوخارست" التجارية لنقل مترو الأنفاق التي تعمل تحت سلطة وزارة النقل كما لديها واجبات وصلاحيات ومسؤوليات مرتبطة بإدارة وتشغيل شبكة نقل مترو الأنفاق.
- شركة النقل المستقلة في بوخارست (RATB): شركة عامة مدارة ذاتياً تابعة للمجلس العام "بلدية بوخارست" ولديها واجبات وصلاحيات ومسؤوليات في إدارة وتشغيل النقل البري (التزام، حافلات، عربات).

قبل عام ١٩٧٠ وتلبية للطلب على وسائل النقل العام في بوخارست، تم توفير مسارات للطرق الرئيسية وفقا للهندسة المعمارية في المدينة (واجهت عملية التنظيم مصاعب كبيرة كونها تتميز عموما بشوارع ضيقة نسبيا ومناطق تجمع عمراني) كما ان الحلول المستخدمة في وسائل النقل غير كافية ولم توفر الظروف الملائمة لراحة الركاب. ففي السبعينات، تم ادخال نمط جديد من النقل باستخدام السكك الحديدية الكهربائية تحت الأرض للتخفيف من حدة ازدحام النقل البري وتوفير قدراً كبيراً من الوقت للمستخدمين جراء سرعة تجارية أعلى إضافة للحد من التلوث وتعزيز الراحة والسلامة. مع اقتراب عقد الثمانينات تم بناء شبكة نقل تحت الأرض في بوخارست وجاهزة للعمل.

انظر الى خريطة شبكة الميترو لمدينة بوخارست (الشكل ١) لفهم احداثيات الأبعاد لنشاط "ميتروريكس"، والرسم البياني يسلط الضوء على عدد الركاب (المسافرين) خلال السنوت ٢٠١٠- ٢٠١٤ (الرسم البياني ١).

نهج التدقيق

كان الهدف العام لمهمة تدقيق الحسابات تقييم برامج النقل الحكومي وأداء النشاط فيما يتعلق بالتنفيذ وكفاءة وفاعلية التشغيل. كما كشفت عملية التدقيق حالة تقييم مؤشرات الأداء وفقاً للشروط المنصوص عليها في "الاستراتيجية الشاملة لتطوير وتحديث خطوط نقل المترو في بوخارست ٢٠٠٨- ٢٠٣٠".

ركزت مهمة تدقيق الحسابات على تحديد المخاطر الى جانب إدارة نقاط الضعف/ التعرّض (مع امكانية ظهور اخفاقات وأوجه قصور في اجراءات عملية التدقيق السابقة التي نفذتها محكمة الحسابات).

تتمثل الأهداف المقترحة بشكل خاص حول:

١. تحديد مواطن الضعف والمخاطر والاخفاقات والنواقص والنتائج المرتبطة بها المتعلقة بشركة متروريكس.
٢. تقييم النتائج/ الآثار المترتبة والمسؤوليات المتصلة بالإجراءات (وغيرها) من مؤسسات الدولة مع واجبات وصلاحيات ومسؤوليات في هذا المجال.
٣. تحديد المجالات والقضايا المحتملة للتحسين وتقديم توصيات لرفع أداء المجالات المشار إليها في الهدفين السابقين.

الشكل (١): خريطة المترو في بوخارست

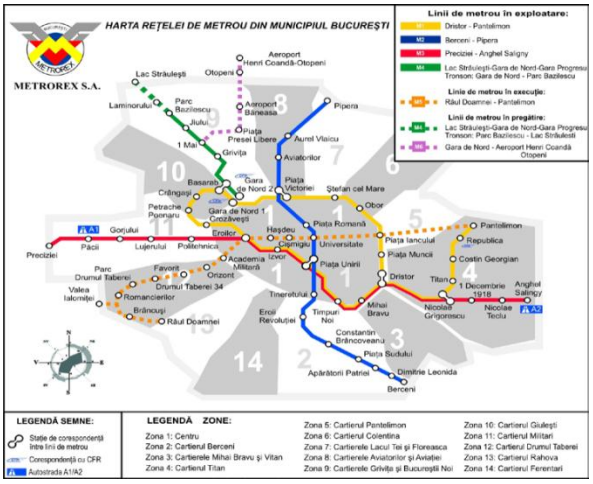

اجريت مراجعة ميتروريكس من حيث رضا الركاب وتنطوي على:

أ) الخدمات المقدمة (رفع الجودة وتنوعها).
ب) مستوى أمن وسلامة الركاب (التوسع في جذب مزيد من السياح لاستخدام الأنفاق).

نتائج واستنتاجات عملية التدقيق

كشفت عملية التدقيق عن نتيجتين أساسيتين:

١. سجل مترو الأنفاق في مدينة بوخارست اتجاها تصاعديا من حيث جودة العمل وثقة عامة المسافرين

بالرغم من الصعوبات التي تعترضه (١) صيانة البنية التحتية والتحديث والتوسيع (من الناحية التقنية والتكنولوجية) (٢) عدم كفاية الموارد المالية والبشرية (كادر الموظفين) التي اقرتها الحكومة.

٢. المنحة التي تقدمها الدولة للأنشطة التشغيلية غير كافية، إضافة لضعف مخصصات المشاريع الاستثمارية.

وهناك ايضاً عدد من النتائج المرتبطة بأنشطة المنشأة، مثل:

١) استراتيجية تطوير نقل الأنفاق في بوخارست.
٢) تمويل النشاط.
٣) تجاوب المواطنين مع زيادة تعرفة السفر.
٤) بطء التقدم المحرز في توسيع شبكة المترو.
٥) تشغيل وإدارة المباني.
٦) رضا المسافرين عن الخدمات المقدمة.
٧) المسائل المتعلقة بحالات الطوارئ.

توصيات عملية التدقيق

وتشمل التوصيات عدة خطوات وتدابير مثل اتخاذ خطوات لإدراج الاستراتيجية الخاصة بميتروريكس كجزء من برنامج وطني أو استراتيجية أو خطة رئيسية للنقل وافقت عليها الحكومة أو البرلمان من شأنه أن يوفر "القوة القانونية" اللازمة لضمان التمويل وامكانية التنبؤ به، وتحديد الحلول لتحقيق الأهداف المقترحة وتحليل واعتماد إدارة مناسبة من قبل صانعي القرار وموظفي ميتروريكس وأداء المقارنة (القياس) والتحليل الرباعي "تحليل نقاط القوة والضعف" (SWOT) لتحديد ما إذا كانت الأنشطة تجري وفقا لأفضل الممارسات المتعارف عليها والإبلاغ عنها وتحسين الإطار التشريعي.

الآثار المترتبة على عملية التدقيق

إن مهمة عملية التدقيق تتمثل في "تدقيق أداء وسائل نقل مترو الأنفاق للأفراد في بوخارست"، والتي تعكس أثر كبير على العامة حيث أن توفير معلومات موضوعية وموثوقة حول هذه المسائل من شأنه الاسهام في زيادة الشفافية والمساءلة لكافة الجهات المعنيّة.

البرلمان والحكومة مؤسسات ذات اطلاع، السلطة التشريعية تحتاج إلى معلومات موثوقة ومستقلة حول الإجراءات الحكومية والآثار المترتبة على قراراتها وقوانينها. قدمت عملية تقييم الأداء المستقلة لأداء خدمة النقل العام (مترو الأنفاق) في بوخارست دليلاً قاطعاً لنقاط مفصليّة بحاجة لإصلاح وتحديد مواطن التحسين تساعد في الاصلاح وفي فعالية الادارة العامة كما أنها تخفض من الانفاق الحكومي وهذا كلّه يعتبر ذا قيمة أكبر في حال وجود رقابة منفردة. تقديم المعلومات الصحيحة والسليمة ستسهل من تنفيذ التوصيات المتعلقة بالإطار التشريعي من أصل دعم الأعمال المتعلقة بمترو الأنفاق وستساعد في الوصول لشبكة نقل مثلى وحديثة وواسعة.

رفع الأداء الإداري لميتروريكس، تتيح مهمة التدقيق بيانات حول مدى تحقيق البرامج والأنشطة الممولة من الحكومة. من خلال توصياتها شملت عملية تدقيق الحسابات مجموعة كبيرة من القضايا وقدمت حلولاً عامة فيما يتعلّق بما يلي: وضع اطار عمل رسمي وفعّال (تنظيمي) وإجراء مقاييس وتقييمات والقيام بعمليات تدقيق داخلي تتسم بالنزاهة والممارسات والأنظمة. بالإشارة لأفضل الممارسات والتوصيات المتعلقة بعملية التدقيق كإبراز دور منهجي واضح.

الصالح العام ووسائل الاتصال، كون عامة الشعب من دافعي الضرائب أيضاً فهذا يجعلهم المعنيين الرئيسيين في معرفة كيف يتم انفاق المال العام. ان القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ذات الصلة أيضا لها تأثير على التنمية المستدامة لأحوال النقل العام وحياة سكان العاصمة الرومانية.

في هذا الإطار، التواصل الجيد مع وسائل الإعلام يساعد على سد الفجوة مع المواطنين والجهات المعنية الأخرى ويساعد على بناء صورة دقيقة بشأن الخدمات العامة. كما تشكّل آراء وسائل الإعلام تأثير كبير على مختلف القضايا المدرجة في تقرير تدقيق الحسابات.

رصد تنفيذ التوصيات، كذلك التحسينات المقترح إدخالها على الإطار التشريعي المتعلق بعمل نقل الأنفاق (المترو) والتي قدمتها محكمة الحسابات كنتيجة لعملية التدقيق سوف تساعد كثيرا في تحسين وتحديث وتوسيع شبكة المترو، وبالتالي وسائل نقل أفضل مستوى معيشي في نمو مستمر لسكان العاصمة الرومانية.

لقراءة كامل التقرير ومزيد من المعلومات، تواصل مع محكمة الحسابات الرومانية من خلال:
international.romania@rcc.ro أو عبر الإنترنت على .www.curteadeconturi.ro

قصص بارزة

لجان التدقيق المتعلقة بدافعي الضرائب

أجرى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في جمهورية صربيا مراجعة أداء "لدوافع تشكيل اللجان ومجموعات العمل الدائمة والمؤقتة في القطاع العام" لتناول قضية أموال دافعي الضرائب (مئات ملايين الدنانير) ينفق على مدفوعات اللجنة مع عدم وجود معايير واضحة ومراقبة لعمل هذه اللجان التي تم تشكيلها.

أجريت عملية التدقيق في الفترة من تموز عام ٢٠١٥ الى أيار ٢٠١٦، ونشرت في تموز ٢٠١٦ وتهدف الى:

- تحديد مبررات تشكيل اللجان ومجموعات العمل.
- اثبات ما إذا قامت هذه الجهات بتنفيذ مهام وتحقيق أهداف معينة بكفاءة.
- تقديم توصيات لتحسين الوضع الراهن في هذا المجال.

يتم تشكيل عدد كبير من اللجان ومجموعات العمل في القطاع العام بجمهورية صربيا وتخصص مبالغ كبيرة لهذا سنوياً. ان تشكيل واختيار وصرف مكافآت لأعضاء اللجنة (ومجموعات العمل الدائمة والمؤقتة الأخرى) غالباً ما يتم بعدم وجود معايير محددة وقابلة للقياس مما يثير احتمال اساءة استخدام المال بسبب اتساع نطاق الصلاحيات الممنوحة.

قام الجهاز الرقابي للدولة بإرسال (١٩١) استبياناً للمستفيدين من الأموال العامة للحصول على بيانات أساسية حول اللجان. على أساس المعايير الكمية والنوعية، تم اختيار ١٤ جهة من الكيانات الخاضعة للتدقيق والتي شملت الأمانة العامة لحكومة جمهورية صربيا ووزارات (التعليم، العلوم والتطوير التقني، والعدل، والمالية) ومدن (بانتشييفو، تشاتشاك، شاباتس) وبلديات (روما، باكا بالانكا، ميروشينا، بيتشيتسي، زيتورادجا، كوفين، باتشكا بتروفاتس).

أظهر تحليل البيانات المقدمة من (١٤) الجهات الخاضعة للتدقيق التي تم اختيارها، هناك (٤٨٨) لجنة عام ٢٠١٤ تتكون من (٣٣٣٢) عضو حوالى ٦٧٪ من هذه اللجان (٤٨٨) لجنة تلقت مكافآت و(٣٢٤) لجنة من تلك اللجان تلقت التمويل عقدت (٦٥٢ ٢) جلسة. حوالى (٢٢٠٠) عضو يتلقون مكافآت تصل الى ٣٦٤.٨ مليون دينار (٣٠١٥٩١٥ يورو).

قدم رئيس الجهاز الرقابي السيد رادوسلاف سريتينوفيك والمراجع العام نتائج إضافية في مؤتمر صحفي خصص لعرض تقرير تدقيق الحسابات. " خلصنا من خلال عملية التدقيق إلى أن الجهات الخاضعة للرقابة لا تحتفظ بسجلات (مفردة أو شاملة) حول اللجان. لم يحدد المسؤولين مواعيد نهائية لإنجاز العمل و/ أو طرق إعداد تقرير اللجنة، اضافة لحالات لم تحدد فيها الأهداف أو المهام مما يؤثر بشكل كبير على كفاءة العمل.

سلط السيد سريتينوفيك الضوء على أن "بعض الجهات الخاضعة للرقابة ليس لديها أسس ومعايير واضحة ومحددة لتشكيل اللجنة (وأحياناً لا يوجد على الإطلاق) لا من حيث عدد الأعضاء اللازم ولا من حيث العمولات التي ستدفع لهم كمكافآت. مما يقود الى الوقوع في خطر المغالاة في الإنفاق والصرف الغير مبرر. في العديد من الحالات تتداخل أعمال اللجان بالأنشطة المعتادة وعدم استعراض أصحاب القرار لمسوغ وجود اللجنة ومدى ملائمتها مما يؤدي الى تشكيل عدد كبير من اللجان وتخصيص مبالغ كبيرة" .

عدد كبير من اللجان المختلفة في القطاع العام بجمهورية صربيا

أكدت السيدة سفيتلانا أنوكيك توما المدقق الأعلى لحسابات الدولة في "قطاع تدقيق الأداء" تصريحات السيد سريتينوفيك حول الطبيعة المتداخلة لأنشطة تندرج ضمن الاختصاصات المركزية للجهات الخاضعة للتدقيق. كما قامت بتقديم أمثلة بشأن هذه الظاهرة بما في ذلك تشكيل لجنة جرد للقيام بجرد المخزون من الممتلكات المنقولة وغير المنقولة والأصول النقدية، وكذلك لجنة مشتريات عمومية حيث تلقى الموظفين أموال إضافية إزاء القيام بأعمال ضمن إطار عملهم الأساسي، كما تناولت أنوكيك عدد من اللجان المتعلقة بالرقابة على الأداء غير محددة الأهداف والمهام إضافة لعدم تحديد المواعيد النهائية لمنهجيات اعداد تقرير العمل.

وأشارت إلى أنه ولمدة عشر سنوات من العمل الذي قامت به لجنة "صياغة القانون المدني" تم أنفاق أكثر من ١٣٤ مليون دينار (١١٠٧٨٢٠ يورو)، وتتمثل النتيجة الوحيدة لهذا الوقت والمال بمسودة القانون. كما أشارت السيدة أنوكيك الى استجواب بعض ممثلي البلدية أثناء تدقيق الحسابات حيث أقروا بأن بعض اللجان شكلت لمجرد إرضاء انتماءاتهم السياسية والحزبية.

وتابعت السيدة أنوكيك لإبراز سوء تشكيل اللجان من خلال أمثلة ذات أهمية خاصة برزت أثناء عملية التدقيق بما في ذلك لجان إتلاف الأختام والطوابع، وعملية تدقيق مدى كفاية مركبات النقل بالأجرة (التاكسي)، ولوحات التأجير، والسياسة العامة.

توصيات جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

أصدر الجهاز الرقابي توصيات لحكومة جمهورية صربيا:

- تحديد وإعادة النظر في حجم جهات العمل الدائمة وعدد الأعضاء وحقوق دفع المكافآت في القطاع العام، وتحديد هذه معايير من خلال سن تشريعات بهذا الخصوص.
- تحديد معايير لضبط مبالغ المكافآت من قبل رئيس وأعضاء اللجنة وغيرها من جهات العمل المؤقتة في القطاع العام.

كما أصدر الجهاز الرقابي توصيات تتعلق بالجهات الخاضعة للرقابة:

- إعادة النظر في دواعي تشكيل اللجان وجهات العمل الأخرى (باستثناء التي ينص عليها القانون).
- التحديد الواضح (عند تشكيل اللجان والجهات العاملة الأخرى) للأهداف والمهام وعدد الأعضاء والمواعيد النهائية لإنجاز المهمة وقيمة المكافآت ونتائج عمل اللجنة واساليب اعداد التقرير اضافة لأساليب ضبط العمل.
- إعادة النظر في الحاجة لصرف مكافآت (مبالغ) عن العمل في اللجان والشروع في اجراء تغييرات تشريعية (ادخال تعديلات للأنظمة والتشريعات) التي تحكم مكافآت اللجان.

❖ *ملاحظة:*

- تستند أرقام اليورو على متوسط سعر صرف الدينار وفقا للبنك الوطني الصربي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ .

- هذا هو التقرير الثالث ضمن مجموعة تقارير تدقيق الأداء التي أجراها الجهاز الرقابي في جمهورية صربيا. هذا وتم نشر التقرير الأول عام ٢٠١٤ بعنوان "إدارة مركبات الشركة كدعم مباشر للمستفيدين من الميزانية في جمهورية صربيا"، تم نشر عملية تدقيق الأداء الثانية عام ٢٠١٥ حين أجرى الجهاز الرقابي عملية تدقيق بعنوان "استخدام الأموال غير المنقولة (العقارات) المملوكة للجمهورية".

قصص بارزة

مكافحـــة الفســـاد

كيف يقوم المكتب الاعلى للرقابة في افغانستان بأداء دوره

بقلم الأستاذ الدكتور محمد شريف شاري، المدقق العام، المكتب الاعلى للرقابة في افغانستان

ان المكتب الاعلى للرقابة في افغانستان (SOA) مسؤول عن تدقيق ايرادات و نفقات الحكومة في أفغانستان و يشرف على كيفية أدارة الشؤون المالية العامة. حيث تعزز اعمال التدقيق المساءلة في القطاع العام داخل الدوله من خلال تدقيق إدارة المالية العامة وإعداد التقارير حول ما إذا كانت الهيئات العامة تستخدم الأموال العامة وفقا للتوجيهات. وهذا، بدوره، يساعد على ضمان حوكمة رشيدة داخل المؤسسات الحكومية.

ان المكتب الاعلى للرقابة ملتزم بمكافحة الفساد في الدولة، ويقوم حاليا باستخدام العديد من النهج لتشمل (١) تركيز تخطيط التدقيق على المجالات التي تتسم بمخاطر عالية للفساد، (٢) العمل بشكل وثيق مع المؤسسات الأخرى، مثل النائب العام ومجلس النواب، و (٣) نشر توصيات تقرير التدقيق بشكل علني على الموقع الاكتروني لمكتب الاعلى للرقابة.

أي حالات احتيال أو سوء استخدام للأموال العامة اكتشفت أثناء عمليات التدقيق تحول دائما إلى النائب العام لاتخاذ الاجراء اللازم. حيث ان المكتب الاعلى للرقابة موجود ايضاً لتقديم الدعم إلى النائب العام بصفته شاهد خبير عندما تحال هذة القضايا الى المحاكم القانونية.

في نطاق مكافحة الفساد، يلعب المكتب الاعلى للرقابة دور غير مباشر عبر التأكيد على الردع و الوقاية. عمليات التدقيق (المالي، والامتثال والأداء) تساعد على تحديد أوجه الضعف فيالرقابة الداخلية والسماح بالتوصية بطرق كفيلة بتعزيز أوجه الضعف هذه. وبهذا يعزز المكتب الاعلى للرقابة إدارة مالية عامة قوية.

وتؤكد أعمال التدقيق أيضا على مراجعة وإعداد التقاريرالمتعلقة بنظام للضوابط و القيود المالية. فهذا يساعد على ضمان الشفافية عند اعداد التقارير حول الانفاق الحكومي و يهدف إلى ردع الناس عن المشاركة في الممارسات الفاسدة.

العوامل الأساسية اللازمة للنجاح في مكافحة الفساد

من المهم ان نلاحظ ان جميع الجهات الحكومية يجب ان تكون سباقه في أدوارها لنجاح المكتب الاعلى للرقابة في مكافحة الفساد.

على سبيل المثال، ينبغي معالجة القضايا التي تحال إلى مكتب المدعي العام على وجه السرعة. ومن الضروري أيضا ان ينشئ البرلمان لجنة الحسابات العامة (PAC). حيث ان دور لجنة الحسابات العامة جوهري لمساءلة الجهات الحكومية.

ومع وضع لجنة الحسابات العامة في مكانها الصحيح، سيتم مراجعة تقارير التدقيق الصادرة من المكتب الاعلى للرقابة، وسوف يتم إبلاغ الوزارات والجهات المعنية لحصر وتقديم خطط عمل بشان تحسين أي اوجة ضعف في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها.

و دون وضع لجنة الحسابات العامة في مكانها الصحيح سوف سيتمر المكتب الاعلى للرقابة بالوقوف عند نفس التحديات بما في ذلك:-

- الافتقار إلى المساءلة
- عدم اتخاذ اي اجراء بشان تنفيذ توصيات التدقيق المقترحة.

و تخول هذه العقبات من تشجع الفساد في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية.

كيف يخطط المكتب الاعلى للرقابة في أفغانستان لمواصلة الكفاح ضد الفساد

ان غاية المكتب الاعلى للرقابة هي ان نبقى ثابيتين في أعمالنا ، و نحن نهدف الى:

١. ضمان تركيز عمليات التدقيق على المجالات الاكثرعرضة لخطر الفساد؛
٢. العمل بشكل وثيق مع مؤسسات المجتمع المدني (CSOs) و العامة من أجل تحديد شكاوى الفساد المزعومة و التحقيق فيها من خلال آلية إشراك المواطن.
٣. مواصلة نشر جميع نتائج التدقيق على الموقع الاكتروني للمكتب الاعلى للرقابة العام.
٤. العمل مع البرلمان لضمان وضع لجنة الحسابات العامة نشطة في مكانها الصحيح و تعمل بكفاءة و فعالية؛
٥. تنمية العلاقات مع جميع مؤسسات مكافحة الفساد في أفغانستان.

لا يمكن الاستهانة بأهمية الاجهزة العليا للرقابة في مجال مكافحة الفساد. الأجهزة العليا للرقابة هي ركيزة مؤسسية (جنبا إلى جنب مع الهيئة التشريعية، والتنفيذية، والسلطة القضائية، وأمين المظالم وهيئات إدارة الانتخابات) التي تقوم عليها قوة النزاهة لكل دولة لنجاح الاجهزة العليا للرقابة في هذه المعركة، هناك حاجة للعمل بشكل وثيق مع جميع الدعائم المؤسسية. و علينا أيضا ان نضع في اعتبارنا ان أي ضعف في فعالية آي واحدة من مؤسساتنا الركيزة يعتبر عبئا أكبر على البقية.

ملاحظة خاصة: ان المكتب الاعلى للرقابة في أفغانستان في المرحلة الأولى من تطوير عملية إشراك المواطن و سيشاركنا الانباء حول نجاح الأداة في حال تنفيذها.

أهمية وجود الاجهزة العليا للرقابة في الأوقات العصيبة

بقلم الدكتور أ.دافلاتزودا، رئيس دائرة الحسابات، بجمهورية طاجيكستان

طوال الأزمة المالية العالمية على مدى السنوات القليلة الماضية، رفع عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي مستوى الغموض المرتبط بالعمليات الاجتماعية والاقتصادية. وقد أدى هذا الغموض إلى تأثير سلبي شديد، خصوصا على الدول الناشئة والتي تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك طاجيكستان.

ان اقتصاد جمهورية طاجيكستان، شانه في ذلك شان العديد من البلدان النامية، التي لا تزال عرضه للتغيرات الاقتصادية والمالية الدولية.

وقد أدى تنفيذ إصلاحات جذرية في السوق، بالاضافة الى اتخاذ قرارات غير ضرورية إلى حدوث اضطرابات هيكلية خطيرة. رغم وجود بعض الاستثناءات القليلة، فقد شهدت الدول النامية تصفية لقطاع الصناعة التحويلية والمحافظة على الموارد المعدنية والزراعية المحدودة. ولقد أوجد هذا خللاً يتسم بانخفاض في الصادرات مع ارتفاع ثابت الواردات.

قبل عام ٢٠٠٠، تجاوز حجم صادرات جمهورية طاجيكستان حجم الواردات بنسبة ١٦.٢%. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، بلغت قيمة فائض الواردات ٤.٣ - ٤.٤ أضعاف حجم الصادرات، مشكلا بذلك خلل سلبي كبير.

وفي الوقت نفسه، ساهمت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في طاجيكستان بقدر كبير من الاستقلال الاقتصادي عن بلدان أخرى، وتدفق التحويلات المالية من العمال المهاجرين، وتقلبات أسعار الصرف النقدي و سوء إدارة نظام الائتمان.

للتغلب على الآثار السلبية المذكورة أعلاه، يجب ان يكون دور المؤسسات العامة أكثر انتشاراً في إدارة الدول، محليا وإقليميا. فالمهمة الرئيسية هي ضمان الاستخدام الفعال لموارد الميزانية المخصصة لدعم (١) القطاع المصرفي و (٢) المعونة المحلية المقدمة إلى البرامج الاجتماعية.

يجب ضمان الإدارة الفعالة للموارد لأي شكل من أشكال الدعم الحكومي لقطاع الأعمال، بما في ذلك الميزانية و الامتيازات والضرائب المستردة. حيث ان إيجاد موارد إضافية، فضلا عن إعادة توزيع الأموال المخصصة يشير

الى وجود حاجة واضحة لاجهزة الرقابة لتشارك في تقييم فاعلية الموارد والبرامج (وأية تغييرات محتملة) و أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

في البداية، ان إدارة استراتيجية الدولة تحتوي على قسم تقييم التنمية، الذي يسعى إلى دمج التوافق الاستراتيجي مع الأهداف المقترحة والموارد المتاحة. كما يجب ان يشمل هذا القسم انشاء وتأسيس عمليات تدقيق حسابات الدولة، وهو ما يبدو انه حدثاً جديداً في نظم الإدارة العامة، ولا سيما في طاجيكستان.

ان تطوير عمليات تدقيق حسابات الدولة كجزء من عملية التخطيط الاستراتيجي والإدارة الطاجيكستانية سيعود بالنفع على الأمة، لا سيما خلال فترات الأزمات، لان ذلك من شانه الجمع بين الرقابة المالية الخارجية والمراجعة من قبل الجهات الحكومية المختصة التي يمكنها مراقبة عملية تنفيذ الميزانية؛ والسياسة الاقتصادية والبرامج الاجتماعية ودراسة المشاريع البيئية: و دمج العناصر الإقليمية المختلفة، مثل آليات تحديد الهدف وحل المشكلة القائمة في الوقت الراهن المرتبطة باستراتيجية التنمية الإقليمية .

وفي نفس الوقت، فان الشفافية أمر بالغ الأهمية، لا سيما في ظروف أتسمت بقدر عالي من الغموض والتوقعات السلبية. لقد شاهدنا العديد من الدول التي تطورت بشكل سريع و تبنت اجراءات لمكافحة الازمة. فالجهات المتلقية للدعم المقدم من الدولة غالباً ما تصبح شركات، مما يزيد تعقيد مهمة ضمان الانفتاح وجعله اساسيا لتطوير آليات فاعلة للتعاون والتنسيق بين الحكومة والبرلمان. حيث تعالج عمليات تدقيق حسابات الدولة هذه القضية بتقديم الملاحظات والتقييمات المستقلة والمساعدة لإزالة مختلف العقبات البيروقراطية والتناقضات القانونية التي قد تعيق هدف البرنامج للبحث و الدراسة.

" ان اشراك الجهاز الاعلى للرقابة هو المفتاح، ليس للحاضر فقط ولكن لمستقبل الدولة"

ان وجود معلومات محددة و صريحة و متاحة أمر بالغ الاهمية، مما يجعل دور الاجهزة العليا للرقابة أكثر أهمية من اى وقت مضى. وضمان حصول المواطنين و المستثمرين على مثل هذه المعلومات النزيهه وذات الصلة حول الحالة المالية العامة ضرورياً لأي دولة، و ربما ضرورياً أكثر للدول النامية و التي تمر بمرحلة انتقالية أو تواجه ازمة ما. يجب مراقبة تنفيذ التدابير، بما في ذلك تلك التي وضعت في أوقات الشدة، و تشمل رصد وتقييم وتقديم توصيات مفيدة حول شرعية و فاعلية واستخدام أموال الدعم الحكومي. ان اشراك الجهاز الاعلى للرقابة هو المفتاح، ليس للحاضر فقط ولكن لمستقبل الدولة.

قصص بارزة

استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في مراقبة الأشغال العامة

بقلم محكمة المحاسبة الاتحادية في البرازيل (اندريه ديلغادو دي سوزا، جوليانا سانتا كروز دي سوزا، جواو جيرمانو ليما روشا) بمشاركة باحثين من الجامعة الاتحادية في بيرنامبوكو (ماريا دو كارمو سوبرال وانا لوسيا بيزيرا كانديداس)

المقدمة

تقدم هذه المقالة نموذجا بديلا لتدقيق الاشغال العامة يعمل من خلال الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات (IT). ويستند هذا النموذج على استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لجمع ومعالجة وتحليل البيانات؛ أعداد الجداول والرسوم البيانية والخرائط المواضيعية؛ مما يسمح بالمراقبة عن بعد لعدد كبير من المنشآت. وتقديم لمحة سريعة عن المنطقة الخاضعة للتدقيق.

من اجل تطوير النموذج تم مراجعة دراسات سابقة و مقابلة خبراء و عقد اجتماعات فنية و ورش عمل و عمليات تفتيش في الموقع و بحوث تجريبية. و تمت دراسة حالة مع الأشغال العامة للصرف الصحي باستخدام تطبيقات تجريبية في ٣٩٩ بلدية في شمال شرق البرازيل، شملت ١٤٢ عقدا، بلغ مجموعها ٣٠٠ مليون دولار (محكمة المحاسبة الاتحادية في البرازيل، ٢٠١٥).

نظم المعلومات الجغرافية في عمليات التدقيق الحكومي

تتعلق المعلومات الجغرافية المكانية بموقع معين، حيث تربط كل كيان أو ظاهرة بموقع محدد على الأرض. أدوات الحاسوب هذه تسمح لك بتخزين، ودمج، والحفاظ على و تصور وتحليل البيانات الواردة من مختلفة المصادر وانشاء قواعد بيانات جغرافية و خرائط مواضيعية (بهذه الطريقة مقدار كبير من المعلومات يمكن تغطية و تحليله). يوضح الشكل (١) عرض تخطيطي حول طبقات نظم المعلومات الجغرافية.

نظم المعلومات الجغرافية يمكن ان تلعب دوراً مهما في كل مرحلة من مراحل عملية التدقيق، بما في ذلك اختيار مجالات البحث وإبلاغ نتائج عمليات التدقيق. قدم رنتنار وويليامز- بريدجيرس (٢٠٠٦)، يونغسما وغراف (٢٠٠٨) وموسى (٢٠١٢) تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية العملية في عمليات التدقيق المرتبطة بالمساعدات المتعلقة بالكوارث، وغسيل الأموال والبيئة، و سلطوا الضوء على مساهمات نظم المعلومات الجغرافية الهامة لتحقيق رقابة أكثر فاعلية،

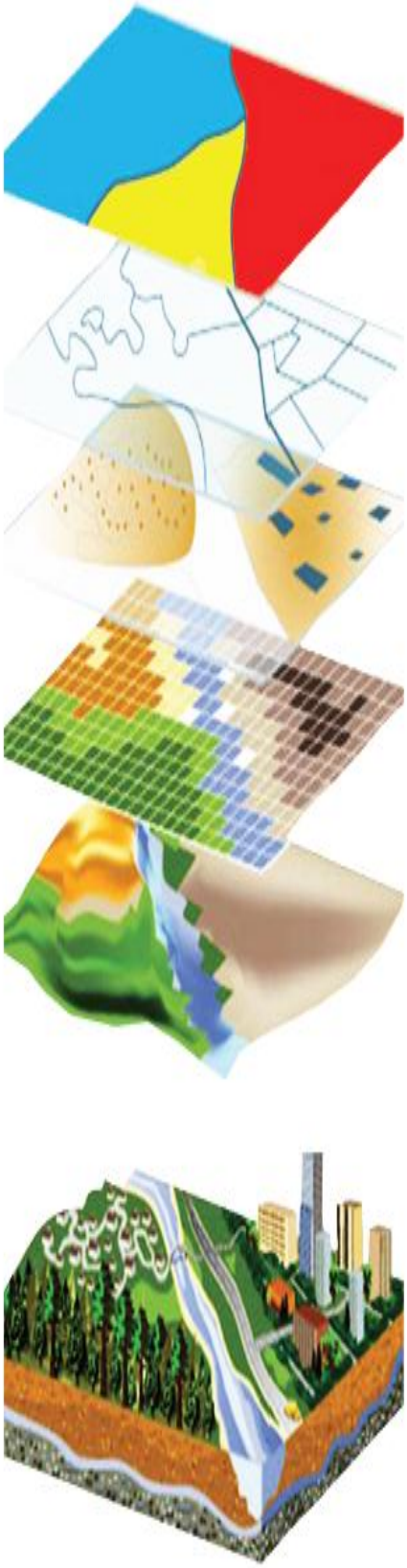

الشكل 1: مخطط "طبقات نظم المعلومات الجغرافية" (المصدر: www.noaa.gov).

خاصة عن طريق إجراء تحليلات معقدة من خلال ربط طبقات البيانات و تغطية مجموعات مختلفة من البيانات .

نشرت المنظمة الدولية الاجهزة العليا للرقابة (INTOSAI) المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة (ISSAI 5540)، المتعلقة باستخدام المعلومات الجغرافية المكانية في عمليات تدقيق إدارة الكوارث والمساعدات المتعلقة بالكوارث. ان الهدف من المعيار الدولي رقم ٥٥٤٠، هو توضيح فوائد استخدام المعلومات الجغرافية المكانية في عمليات التدقيق، و طرح نظام المعلومات الجغرافية كأداة تدقيق تشجع المدققين لتحسين استخدام المعلومات الجغرافية المكانية في عملهم (الانتوساي، ٢٠١٣).

عند تحليل المحاكم البرازيلية للمحاسبة، لوحظ ان ما يقارب ٥٠٪ من المحاكم تستخدم نظم المعلومات الجغرافية بانتظام، أو تستعد لاستخدامه في عمليات تدقيق الأشغال العامة. و تشمل هذه المعلومات ٢٨ محكمة برازيلية، و ٢٧ من محاكم الدولة والمحكمة الاتحادية.

نظم المعلومات الجغرافية لمراقبة الأشغال العامة عن بعد

ان تطوير أساليب لاستخدام قواعد البيانات الحكومية هو شيئ وارد بسبب كمية البيانات المتوفرة بشكل متزايد. حيث تعمل محكمة المحاسبة الاتحادية في البرازيل بشكل مكثف لأستخدام موارد تكنولوجيا المعلومات، وخاصة قواعد بيانات الإدارة العامة. ويتيح استخدام تكنولوجيا المعلومات الحصول على معلومات حول المواضيع التي تم تدقيقها عن بعد لتشمل تسليط الضوء على نتائج التدقيق من خلال اختبارات منظمة آليا.

هذه الانظمة هامة في مراقبة الأشغال العامة، لانها تسمح بمعالجة البيانات والتحليل المتكامل و المكاني، يبين الشكل ٢ مخطط لنموذج متطور، و الذي يمكن تقسيمه إلى أربع خطوات:

١. جمع البيانات: لجمع البيانات بشكل رئيسي من نظم المعلومات العامة؛
٢. معالجة البيانات: لتغيير البيانات، ولتصحيح الأخطاء، ولدمج قواعد البيانات؛
٣. استخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS: لتنظيم المعلومات في قاعدة بيانات مميزة وإعداد الجداول والرسوم البيانية والخرائط؛
٤. مراقبة الأشغال العامة: تمكن نظم المعلومات الجغرافية من الحصول على معلومات حول عدد كبير من المنشآت، وتسمح بالمراقبة الافتراضية، مع استعراض شامل و سريع عن منطقة البحث.

ان الخرائط المواضيعية عبارة عن خيار لدعم عمليات صنع القرار المتعلقة بالمراقبة الخارجية للأشغال العامة. انها تمكن من (١) الكشف عن المناطق ذات التعرض المرتفع او المنخفض لحدوث ظواهر معينة، (٢) تحديد النمط الجغرافي، و (٣) التحليل التنبؤي وتحليل الارتباط.

تدقيق الصرف الصحي للأشغال العامة

في الفترة ما بين أيارعام ٢٠١٤ و آذار عام ٢٠١٥، دققت محكمة المحاسبة الاتحادية TCU مساحة ٣٩٩ بلدية في شمال شرق البرازيل، شملت ١٤٢عقد، بمجموع يبلغ ٣٠٠ مليون دولار. وكان الهدف هو تحسين إدارة الصرف الصحي التابعة للاشغال العامة في المنطقة من خلال تشخيص وتحليل الظروف المرتبطة ببناء الصرف الصحي، فضلا عن تحديد المشاكل و المعوقات المتعلقة بمشاريع لم تنتهي (TCU، عام ٢٠١٥).

ان البلديات المختارة هي تلك التي سوف تستفيد كثيرا من مشاريع الحكومة الاتحادية البرازيلية. أحد الأمثلة على ذلك هو مشروع نهر ساو فرانسيسكو المتكامل (PISF)، الذي يتضمن بناء قناتين رئيسيتين لدمج حوض النهر.

انشاء البنية التحتية للصرف الصحي كان من بين التدابير المتوقعة لتحقيق اكبر قدر من الفائدة من مشروع نهر ساو فرانسيسكو المتكامل، و هو تدبير مهم خصوصا للبلديات التي تقع ضمن منطقة التأثير المباشر (DIA) للمشروع، حيث ان تصريف مياه المجاري غير المعالجة قد تضر بجودة المياه.

الشكل ٣ (في الصفحة التالية) يصور منطقة الدراسة.

النتائج الرئيسية للتدقيق هي:

الشكل ٣: منطقة الدراسة (المصدر: TUC، عام ٢٠١٥).

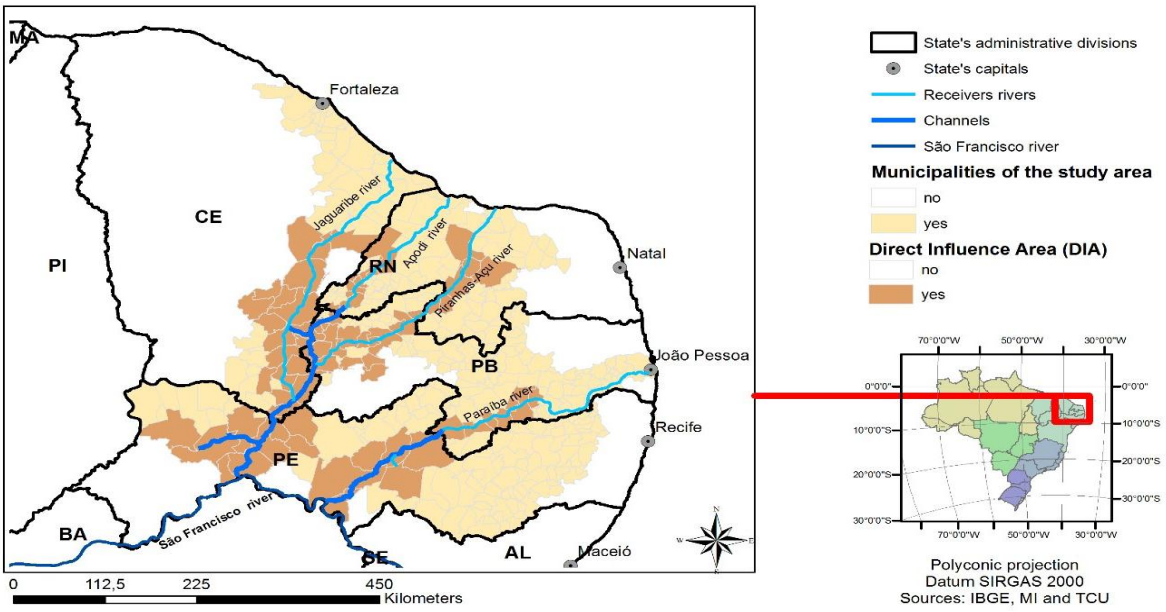

٥٥% نسبة منشأت الصرف الصحي التي توقفت، او تبنى بسرعة بطيئة أو لم تبدأ بعد.

٣٩% مقدار منشأت الصرف الصحي التي لم تنجز، برغم من انتهاء مدة العقود.

٣٠% نسبة التراخيص البيئية منتهية الصلاحية.

١٣% عدد شركات المقاولات المستأجرة التي لا تمتلك القدرات التشغيلية لتنفيذ الأشغال العامة.

٩% نسبة العقود ذات المعاملات المالية الغير نمطية في الحسابات المصرفية.

كان هناك أيضا خطر تلوث المياه بسبب احتمالية تصريف مياه الصرف الصحي الخام.

فيما يتعلق بالجداول الزمنية للمشروع على وجه الخصوص، "الشكل ٤: الصرف الصحي للاشغال العامة " شرح الاوضاع الراهنة. يجب التأكيد على وجود نسبة عالية من المشاريع غير المنتهيه والتي توقف العمل بها.

في حين كان هناك العديد من المشاريع المتأخرة عن الموعد المحدد وصعوبات مرتبطة بانجاز المشروع، كان هناك أيضا عدة مسائل غير مرغوب فيها حيث تم توقيع عقود جديدة حتى قبل انتهاء من مشاريع سابقة في نفس البلدية. الخريطة في الشكل (٥) توضح البلديات التي لديها ٣ عقود او اكثر لمنشأت الصرف الصحي. في جميع هذه البلديات، كان هناك مشاريع غيرمنتهيه (بعضها لم يتم البدء فيها ومتأخره عن الموعد المحدد بأكثر من عامين). بالإضافة إلى ذلك، هناك مشاريع كان من المتوقع ان تكون جاهزة قبل ما يقارب ١٠ اعوام، ولكن حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، لا تزال قيد الانشاء.

عندما يتعلق الأمر بخطر تلوث المياه، من المهم ان نلاحظ ان الاغلبية العظمى من البلديات الواقعة في منطقة التأثير المباشرلا تقدم خدمات الصرف الصحي الملائمة. وعلاوة على ذلك، ٥٧٪ من هذه البلديات ليس لديهم اتفاق قائم لتحسين جمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها. انظر الشكل (٦) لمزيد من

التفاصيل المتعلقة بأوضاع البلديات داخل منطقة التأثير المباشر.

قدمت محكمة المحاسبة الاتحادية نسخ عن تقرير التدقيق لأكثر من ٢٠ مؤسسة والمؤسسات الاتحادية المسؤولة بشكل مباشرة عن العقود العامة و الملزمة بتقديم خطة عمل لمحكمة المحاسبة الاتحادية والتي تشمل تدابيرموجهة نحو حل مختلف المشاكل التي تم تحديدها.

الاستنتاجات والتوصيات النهائية

تطبيق نظم المعلومات الجغرافية جعل من الممكن مراقبة الأشغال العامة عن بعد، مما يسمح بتحليل نقاط بيانات متعددة عن طريق الرسوم البيانية والخرائط المواضيعية. حيث كانت نتائج التطبيق التجريبي مرضية، مما يتيح تحليل عدد كبير من منشآت الصرف الصحي. بدون وجود موارد تكنولوجيا المعلومات، فانه لم يكن ممكنا تحقيق النتائج التي تم الحصول عليها.

النموذج الحالي هو بديل لزيادة التالي:

- فاعلية الاجهزة العليا للرقابة (SAIs)، دراسة إمكانية مراقبة عدد كبير من الأشغال العامة؛
- جودة التدقيق، حيث يمكن جمع المعلومات من مصادر مختلفة وتحليلها بشكل دقيق.

بالنسبة للتوصيات النهائية، يجب اجراء بعض الدراسات، وخاصة فيما يتعلق بـ :

- التطبيقات التجريبية للنموذج على انواع أخرى من المنشأت؛
- خوارزميات للتحليل الآلي.
- تطوير مؤشرات المخاطر؛ و
- تطبيق الاستشعار عن بعد.

قام الكتاب بدعوة الزملاء من الأجهزة العليا للرقابة الأخرى لتقديم أمثلة لاستخدامات نظم المعلومات الجغرافية في تدقيق الأشغال العامة. للحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بالسيد اندريه دلغادو ديسوزا من محكمة المحاسبة الاتحادية على البريدالالكتروني:
andre.delgado@tcu.gov.br

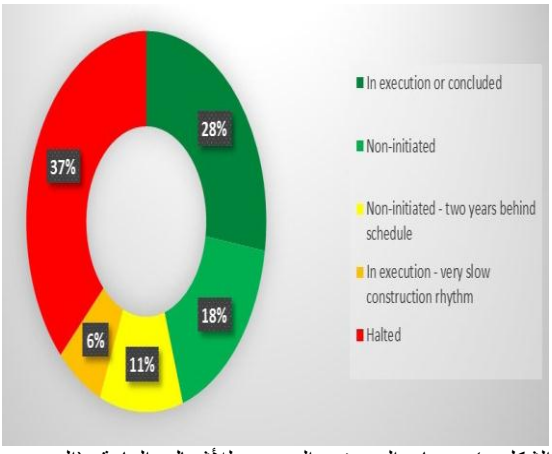

الشكل ٤: مياه الصرف الصحي للأشغال العامة (المصدر: TUC، عام ٢٠١٥).

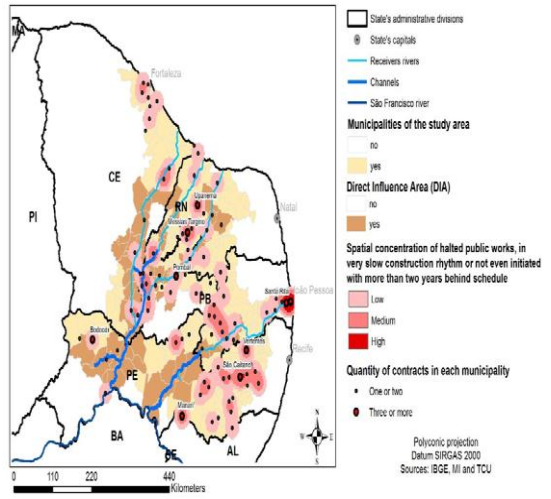

الشكل ٥: كمية العقود في كل بلدية (المصدر: TUC، عام ٢٠١٥).

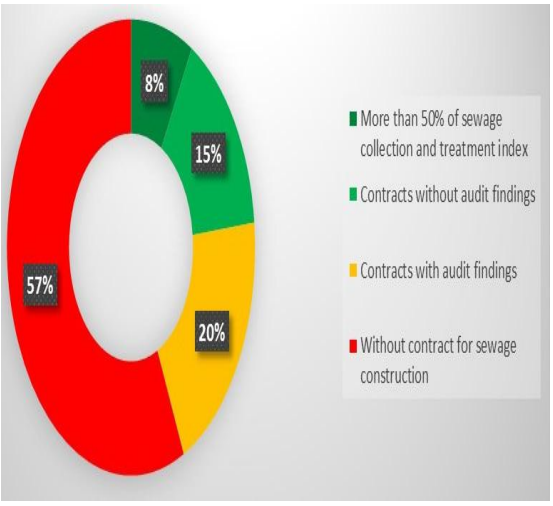

الشكل ٦: تفاصيل بشان البلديات ضمن منطقة التأثير المباشر (المصدر: TUC، عام ٢٠١٥).

قصص بارزة

تعيين رؤساء الاجهزة العليا للرقابة

تشارك المملكة المتحدة (UK) المعرفة، والممارسات، ومعظم التجارب الأخيرة

بقلم ديفيد دكنسون، رئيس قسم العلاقات الدولية والتعاون التقني، مكتب التدقيق الوطني البريطاني

إعلان المكسيك الذي اصدرته الانتوساي حول استقلالية الجهاز الاعلى للرقابة (SAI) ارسى مبدأ ان رؤساء الأجهزة الرقابية وأعضاء المؤسسات الجماعية ينبغي ان يتم تعيينهم من خلال عملية تضمن الاستقلال عن السلطة التنفيذية. حتى الان، تم كتابة القليل داخل مجتمع الجهاز الاعلى للرقابة حول شكل العملية المناسبة لتوظيف وتعيين رؤساء جدد؛ ما يعتبر منطقياً لطمانة المواطنين ان هذه التعيينات مستقلة عن السلطة التنفيذية.

في العديد من الدول، تعتبر عملية التعيين بمثابة صندوق اسود و ليس كما يظهر للعيان، ففي مراحل مختلفة من تاريخ الاجهزة العليا للرقابة هنالك مدقق عام جديد او رئيس محكمة حسابات جديد.

إلى حد ما، هكذا كانت تتم العملية في المملكة المتحدة (UK)؛ ومع ذلك، وفي السنوات الأخيرة حاولت المملكة المتحدة ان تكون أكثر شفافية واتبعت ما يعتقد انها عملية أكثر انصافاً، الذي من شانه ان يؤدي إلى تعيين المرشح الانسب لهذا المنصب.

تعيين المراقب والمراجع العام (C&AG) في المملكة المتحدة تغطي جزئيا بموجب القانون،، وجزئيا عن طريق تطوير الممارسة، وفي الاساس، تهدف العملية نحوالاستقلالية والشفافية اللتان تؤديان إلى تعيين شخص لدية النزاهة والمهارات القيادية، والشغف للإصلاح، وخلفية في المحاسبة المهنية والتدقيق و الذي يستطيع ان يصقل النمو والتحول المستمران داخل مكتب التدقيق الوطني (NAO) و الذي يلبي احتياجات البرلمان.

في الوقت نفسه، تسعى عملية التعيين الى توفير الضوابط والتوازنات الرقابية و التي هي سمة أساسية للدستور البريطاني. ومن المتوقع ان يطلب المراقب والمراجع العام النصيحة من كل من

الحكومة والبرلمان عند صياغة البرنامج المستقبلي الخاص بمكتب التدقيق الوطني، وعلى الرغم من امتلاك الاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرار بالاخذ بالنصيحة او عدم الاخذ بها. لذلك، من الضروري ان يرى البرلمان و الحكومة المرشح الفائزعلى انه واسع الإطلاع وجدير بالثقة.

من المهم ان نلاحظ، بشكل سياقي، انه في المملكة المتحدة، يكون المراقب والمراجع العام موظف مستقل في مجلس العموم يتم تعيينه من قبل جلالة الملكة لمدة محددة قدرها عشر سنوات بناءً على خطاب رئيس الوزراء للبرلمان و تأييد رئيس لجنة الحسابات العامة (شخصية كبيرة من حزب المعارضة الرئيسي). وهذا أمر جوهري لضمان ان الشخص الذي تم تعيينه لديه دعم شامل من أعضاء البرلمان ولا ينتمي الى أي جماعة بعينها.

حتى الان، كانت عملية تعيين المراقب والمراجع العام الجديد هي الأكثر شفافية. حيث تم تعيين شركة استشارية للتوظيف لإدارة العملية. وقامت الشركة باستخدام شبكات الشركات، والإعلان على الانترنت والإعلانات الرئيسية في الصحف لتشجيع المرشحين المناسبين. ومن مجموعة من المتقدمين، قدم الخبراء الاستشاريين قائمة قصيرة من الأشخاص الانسب لاخذهم بعين الاعتبار من قبل هيئة التوظيف.

ويرأس لجنة التحكيم لجنة الحسابات العامة (PAC) مع لجنة الاختيار المتبقية والتي تتضمن:

- السكرتير العام الدائم لوزارة الخزانة ، وهو يمثل مصالح الحكومة؛
- المراقب و المراجع العام المنتهية ولايته، و يمثل مصالح مكتب التدقيق الوطني؛ و
- رئيس مجلس مكتب التدقيق الوطني، لضمان مراقبة مستقل للعملية.

و تمت الموافقة على توصية الهيئة من قبل رئيس الوزراء، الذي أعلن عن التعيين. في الوقت نفسه، أصدر رئيس لجنة الحسابات العامة بياناً صحفياً للترحيب بموافقة رئيس الوزراء على المراقب و المراجع العام الذي تم تعيينه.

ثم تعقد لجنة الحسابات العامة جلسة استماع لاستعلام عن الذي تم تعيينه حول خبراته و مدى ملائمتة لوظيفة المراقب و المراجع العام و عن رؤيته ومخططاته لمكتب التدقيق الوطني، هذه الجلسة ليس لها أي دور في العملية التشريعية؛ ومع ذلك، أخذت اللجنة بعين الاعتبار ان البرلمان سيجد هذا الاستعلام زاخر بالمعلومات.

وكانت الخطوة الرسمية التالية لرئيس الوزراء هي طرح اقتراح (بدعم من رئيس لجنة الحسابات العامة) في مجلس العموم، في الوقت الذي طلب فيه من الملكة ان تقوم رسميا بتعين المراقب و المراجع العام. وفي هذا الوقت، اصبح أعضاء البرلمان (الذين كانوا طرفا في جلسة الاستماع قبل التعيين) قادرين على تقديم اقتراحاتهم.

و بمجرد التصديق على قرار البرلمان، تقوم الملكة بالتعيين الرسمي من خلال "خطابات الارادة الملكية"، وهو نوع من الصكوك القانونية على شكل أوامر كتابية منشورة صادر عن العاهل، أو الرئيس أو رئيس دولة أخر. تمنح عادة هذه الصكوك المنصب، والحقوق، و السيطرة، و اللقب أو المنزلة لشخص أو شركة.

> **" تسعى العملية إلى اتباع مبادئ أفضل.. فهي صريحه وشفافة ومبنية على الجدارة و التنافس، والأهم من ذلك، يعمل رؤساء الأجهزة العليا للرقابة داخل ساحة سياسية، تمثل حزبين "**

هذه العملية، خاصة بالنظام البريطاني، حيث تركز على تحقيق التوازن بين احتياجات الحكومة والبرلمان مع المحافظة على الاستقلالية. وفي الوقت نفسه، تسعى الى اتباع أفضل المبادئ لتعيين كبار الشخصيات العامة. فهي صريحه وشفافة ومبنية على الجدارة و التنافس، والأهم من ذلك، يعمل رؤساء الأجهزة العليا للرقابة داخل ساحة سياسية، تمثل حزبين. في حين ان هذا النهج قد لا يناسب جميع الأجهزة العليا للرقابة، هناك اهتمام لتبادل المعرفة والخبرة مع الأجهزة الرقابية الأخرى التي نفذت عمليات حققت مستويات مماثلة أو أفضل من الاستقلالية و الوضوح والشفافية.

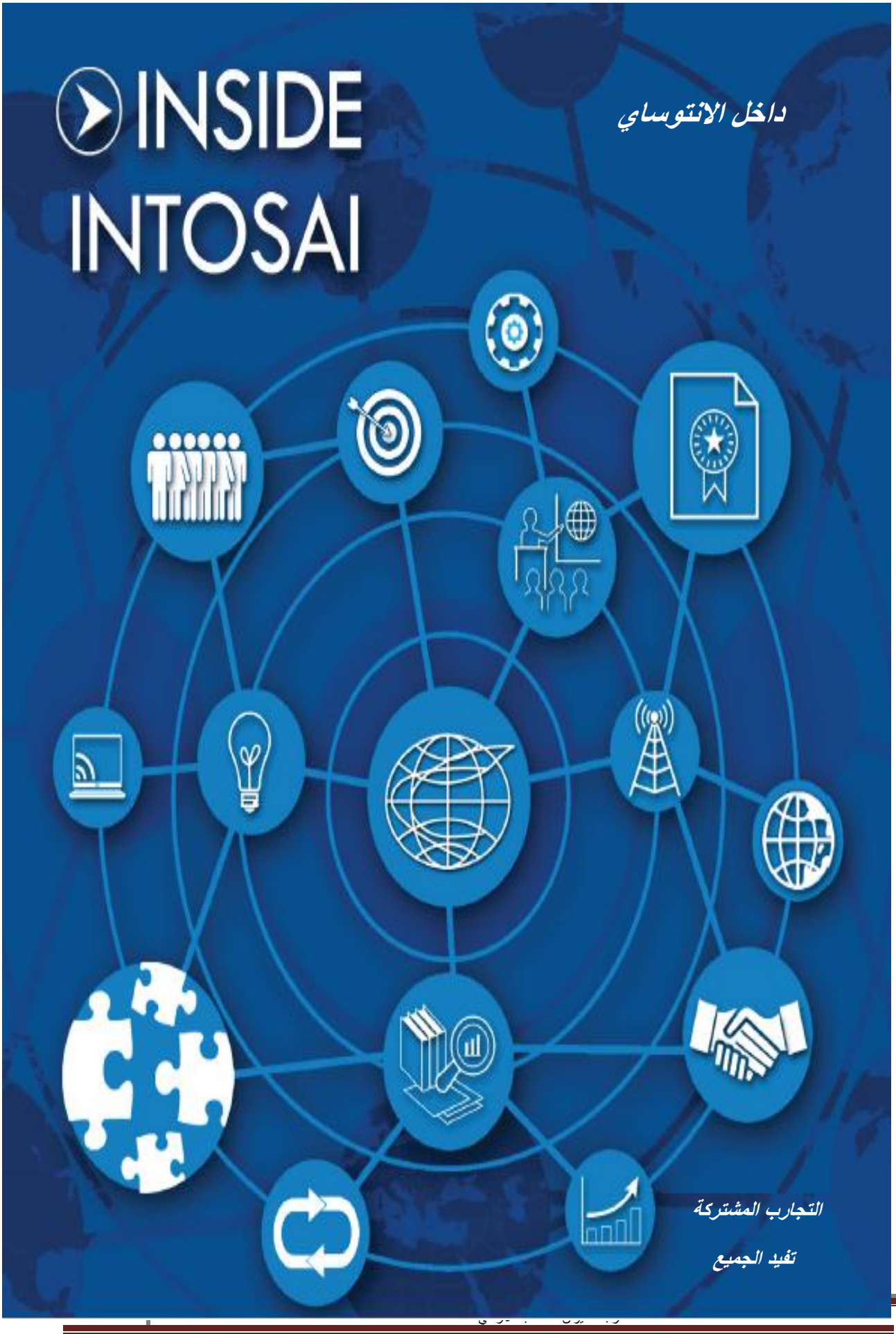
INSIDE
INTOSAI
داخل الانتوساي
التجارب المشتركة
تفيد الجميع

السعي نحو منطقة محيط هادئ خالية من الفساد والفقر

رحب المحافظ مارسيلينو بيتيرسيون بالوفود من ١٩ جهاز رقابي من الدول الاعضاء في ولاية بوهنباي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة (FSM)، وفي افتتاح مؤتمر رابطة المحيط الهادئ للأجهزة العليا للرقابة (PASA) خلال الاسبوع الاول من شهر آب. حضر العديد من شركاء التنمية هذا الحدث الذي دام ثلاثة أيام من ٢ الى ٥ آب، ٢٠١٦، بما في ذلك وزارة الشؤون الخارجية والتجارة النيوزيلندية (MFAT)، و امين عام منظمة الانتوساي - والدول المانحة بالإضافة إلى المعنيين من البنك الدولي و امين عام منتدى جزر المحيط الهادئ، ومراقبين من وزارة الداخلية الامريكية (DOI)، و المفوض البرلماني لإدارة الكومنولث.

افتتح المؤتمر، بيتر م. كريستيان، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، تلته ماري كيندال، نائب المفتش العام من وزارة الداخلية، حيث أكدا على قيم النزاهة والقوة، والثقة والعلاقات باعتبارها الخصائص الرئيسية للمدققين.

والقت لين بروفوست، أمين عام رابطة المحيط الهادئ للأجهزة العليا للرقابة والمراجع العام في نيوزيلندا الخطاب الرئيسي، حيث قدمت تقريرها عن "انعكاسات من عمليات التدقيق الخاص بنا: الحكم الرشيد والمساءلة." وركز خطابها على العناصر الثمانية للحكم الرشيد، بالاضافة الى مشاركة رحلة رابطة المحيط الهادئ للأجهزة العليا للرقابة .حيث اكملت لين بروفوست سبع سنوات على توليها المنصب هذا العام.

ناقش رؤساء الاجهزة العليا للرقابة تحديات ونجاحات دورهم في مكافحة الفساد والفقر في منطقة المحيط الهادئ. وضمن الحلول الأساسية التي ينظر فيها الدعوة لإجراء تغييرات تشريعية، و العمل بشكل وثيق مع الوكالات الحكومية الأخرى وزيادة الوعي العام بشان القضايا. و أبرز الحضور الدولي خارج منطقة المحيط الهادئ في مؤتمر هذا العام قيمة رابطة المحيط الهادئ للأجهزة العليا للرقابة المتزايدة على ساحة التدقيق العالمية.

تم ترشيح الجهاز الاعلى للرقابة في ساموا كعضو جديد في رابطة المحيط الهادئ للأجهزة العليا للرقابة في مجلس ادارة الانتوساي، و سلم جون باث المراجع العام في فانوتوا رئاسة رابطة المحيط الهادئ للأجهزة العليا للرقابة الى أيلين جوزف المراجع العام في بوهنباي، FSM.

واختتمت الفعالية بأعراب رؤساء الاجهز العليا للرقابة عن تقديرهم لشركاء التنمية، و الجهات المعنية والمراقبين والجهاز المضيف لما قدموه من مساهمات قيمة لمؤتمر هذا العام. وستتم استضافة مؤتمر رابطة المحيط الهادئ للأجهزة العليا للرقابة العشرين في توفالو في عام ٢٠١٧.

تقوية الأجهزة العليا للرقابة من خلال التدريب وعمليات التدقيق المشتركة و تطبيق ISSAIs

عقدت الكاروساي المؤتمر العاشر في باراماريبو، سورينام، ٣٠ آيار- ٢ حزيران ٢٠١٦. و كان "تعزيز الأجهزة الرقابية من خلال التدريب، وعمليات التدقيق المشتركة و تطبيق ISSAIs" عنوان الحدث هذا العام. والأعضاء ملتزمين: بتطبيق ISSAIs في بلدانهم؛ و زيادة الاستفادة من عمليات التدقيق المشتركة كوسيلة لتحسين ممارسات التدقيق؛ وتوفير التدريب المشترك لتسهيل تطبيق والامتثال الى المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة

حتى الان، شاركت ستة أجهزة عليا للرقابة في عمليات تدقيق رائدة (بدعم من مبادرة تنمية الانتوساي) والتي ركزت على سلطات الإيرادات. وعلى الرغم من تباين تدفق الإيرادات الذي تم مراجعته من قبل الاجهزة العليا للرقابة، فانه كان هناك قواسم مشتركة بين القضايا التي تم تحديدها عبر الدول، والتي يمكن دراستها اكثر و معالجتها على المستوى الاقليمي. وأفادت الأجهزة العليا للرقابة المشاركة انها استفادت من عملية تبادل المعلومات مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى وتحديد المجالات التي بحاجة للتحسين بناءً على ممارسات عمليات تدقيق الأداء، مع تقديم تقارير أفضل للهيئات التشريعية و الجهات المعنية. و تعتزم الكاروساي الاستفادة من مكاسب هذا المشروع الرائد واستخدام التحديات التي أقرت خلال عملية التدقيق لتحديث استراتيجيات عمليات التدقيق المشتركة المقبلة .

منطقة البحر الكاريبي لديها عدد من القضايا المشتركة، بما في ذلك الإدارة البيئية ومخاطر الكوارث، و كذلك المخاطر الصحية، مثل الأمراض التي ينقلها البعوض (مثل مرض الزكا)، كل هذا يوفر فرصاً جيدة لعمليات التدقيق المشتركة.

الرئيس الجديد ونقل الأمانة العامة

في المؤتمر العاشر، تم نقل رئاسة الكاروساي الى سورينام للسنوات الثلاث المقبلة، وتم اتخاذ قرار بنقل الأمانة من سانت لوسيا إلى جامايكا .حيث أقر المؤتمر و أثنى على مساهمة الجهاز الاعلى للرقابة في سانت لوسيا على مدى السنوات ال ١١ الماضية في الكاروساي. و أعضاء اللجنة التنفيذية الجدد في الكاروساي هم : سورينام (الرئيس)، وجامايكا (الأمين العام)، غيانا، وجزر كايمان، وترينيداد وتوباغو.

المضي للامام

ان التركيز الفوري للجنة التنفيذية القادمة هو استعراض الاتجاه الاستراتيجي للكاروساي ووضع خطة استراتيجية تتطلع إلى الأمام مع أبقائها مؤشراً على الموارد المتاحة للأمانة العامة.

تنوي اللجنة التنفيذية، بدعم الأعضاء الآخرين و مبادرة تنمية الانتوساي ، المباشره بعملية التخطيط الاستراتيجي خلال الأشهر القليلة المقبلة بهدف تقديم الخطة النهائية بحلول كانون الأول عام ٢٠١٦. ومجالات التركيز الرئيسية التي تم تحديدها في المؤتمر هي: (١) دعم الأجهزة العليا للرقابة في تطبيق المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة ؛ (٢) تعزيز مشاركة الجهات المعنية في الجهاز الاعلى للرقابة؛ و (٣) تسهيل الإدارة الاستراتيجية وقياس الأداء وإعداد التقارير.

العضو الجديد. رحبت الكاروساي بعضوها الـ ٢٣، الجهاز الاعلى للرقابة في كوراكاو، للعائلة وتتطلع إلى علاقة مفيدة.

المراجع العام الجديد، جزر كايمان. كما ترحب الكاروساي بالانسة سو وينسبير التي تم تعينها كمراجع عام للكايمان في ٨ تموز ٢٠١٦. الانسة وينسبير تخلف السيد أليستر سواربريك، الذي استقال من المنصب، والذين تود الكاروساي ان تشكره على إسهاماته الهائلة التي قدمها إلى المنطقة.

الانسة سو

قبل تعيينها، عملت الانسة وينسبير كمدير تنفيذي للخدمات المحلية بمكتب التدقيق الوطني (NAO) التابع للمملكة المتحدة (UK) منذ عام ٢٠١٤. حيث كانت عضوا في المجلس التنفيذي لمكتب التدقيق الوطني وجزءا من فريق القيادة العليا الذين يحملون مسؤولية محددة لعمل مكتب التدقيق الوطني في الحكم المحلي، والتعليم والصحة، بالاضافة الى الاتصالات والعلاقات الخارجية. بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٤، كانت الانسة وينسبير موظف حكومي رفيع المستوى تشغل منصب مدير المالية العامة وخدمات الشركات في وزارة شؤون المجتمعات و الحكم المحلي بالإضافة إلى العمل في وزارة التعليم و وزارة رعاية شؤون الطفل والمدارس والأسر. ويتضمن مشوارها الطويل الخبرة في الأدوار مستوى مجلس الإدارة في الحكومة المحلية. و الانسة وينسبير محاسب مؤهل من CIPFA وخدمت كعضو منتخب في مجلس CIPFA قبل مغادرة المملكة المتحدة لجزر كايمان.

تفعيل قاعدة بيانات (نظام الخبراء) الخاصة بالانتوساي

الجهاز الاعلى للرقابة (SAI) في البيرو يُذكر مجتمع الاجهزة الرقابية ان قاعدة بيانات (نظام الخبراء) الخاصة بالانتوساي تعمل بكامل طاقتها. والغرض من قاعدة البيانات هو تبادل المعرفة المهنية بين جميع الأجهزة العليا للرقابة، وبالتالي تعزيز قاعدة البيانات كأداة مفيدة هو المفتاح. أشار الجهاز الاعلى للرقابة في البيرو، بعد انشطة اللجنة الفرعية حول عمليات التدقيق المشتركة، إلى جهود أولئك الذين سجلوا أسماءهم بالفعل؛ و دعت جميع أعضاء مجتمع الانتوساي لمواصلة التسجيل وتحديث المعلومات؛ وشجع أعضاء الجهاز الاعلى للرقابة على تصفح قاعدة البيانات لتحديد الخبرة المتخصصة. خبراء التدقيق المسجلين لديهم خبرة هائلة في مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك البيئة، وتكنولوجيا المعلومات والبرامج الاجتماعية. وشارك هؤلاء الخبراء في انشطة، مثل مراجعة النظراء، و عمليات التدقيق المشتركة ، ويجيدون عدة لغات. لمزيد من المعلومات حول قاعدة بيانات "نظام الخبراء"، يرجى الاتصال على العنوان التالي:

expertsdb_intosai@contraloria.gob.pe

الجهاز الاعلى للرقابة في البيرو يصدر تقييم PMF

خلال الفعالية التي اقيمت في ٩ ايار ٢٠١٦ "المساءلة خلال ٢٠٠٩-٢٠١٦ والتحديات نحو ٢٠٢١"، قدم مكتب المراقب العام للبيرو (الاجهاز الاعلى للرقابة في البيرو) نتائج التقييم الخارجي لإطار قياس أداء الجهاز الاعلى للرقابة التي أجراها مستشارون دوليون. حيث انتهت العملية التي استمرت ٩ أشهر في نيسان عام ٢٠١٦، و اصبحت ممكنة الى حد ما من خلال المساعدة المالية المقدمة بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB). كما قدمت مبادرة تنمية الانتوساي تقرير تأكيد الجودة. و التقرير الذي سلط الضوء على الفرص المتاحة للجهاز الاعلى للرقابة في البيرو للتحسين، يمكن ايجاده على الموقع الالكتروني: www.media.wix.com

يرأس الجهاز الاعلى للرقابة في البيرو لجنة تقييم الأداء ومؤشرات الأجهزة العليا للرقابة (CEDEIR) في منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للاجهزة العليا للرقابة (OLACEFS).وتشجع هذه اللجنة تطبيق أداة PMF للجهاز الاعلى للرقابة بين الاجهزة العليا للرقابة في المنطقة.

اللجنة توضح قيمة تبادل المعرفة

"انا أقدر الانتماء إلى مجتمع على استعداد لتبادل الخبرات والمعرفة التي تؤدي إلى منظمة أكثر ثراء مما كنا عليه في الأصل."

بهذه الكلمات، التي ألقاها بنجامين فوينتيس، السكرتير الفني للمراجع العام في المكسيك، افتتح رسميا الاجتماع الثامن للجنة التوجيهية لتبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) الذي استضافه الجهاز الاعلى للرقابة في المكسيك ٧-٩ أيلول ٢٠١٦، في مكسيكو سيتي، المكسيك.

برئاسة الجهاز الاعلى للرقابة في الهند، تركز الفعالية على الأهمية الحيوية لتبادل المعرفة مع الرغبة القوية لأستمرار التعاون والتواصل والتنسيق على العديد من المستويات - دعم الأجهزة العليا للرقابة، وفرق العمل، ومجموعات العمل واللجان - لتعزيز الحكم الرشيد وتقديم قيم تساعد على تشكيل مجتمع التدقيق في المستقبل.

أعرب السيد براديب راو نائب المراقب المالي من الجهاز الاعلى للرقابة في الهند والمراجع العام ورئيس (KSC) ، قائلا، "انا فخور بان أكون جزءا من مجموعة حقاً تفيد كامل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) وتشجع التبادل الحر للأفكار والاقتراحات".

طوال فترة الفعالية التي استمرت ثلاثة أيام، قدمت العديد من فرق العمل و فرق المهام الخاصة التحديثات وتقارير سير العمل الي (KSC) حول ما تم انجازه و تحقيقه خلال العام الماضي. بالإضافة إلى تبادل المعرفة المفيد في المؤتمر كان هناك العديد من

المناقشات المفتوحة، بما في ذلك كيف يمكن (KSC) القيام بما يلي:

١. التعاون مع الاقاليم الاعضاء في منظمة الانتوساي؛
٢. التحسين وفق برنامج تطوير KSC-IDI (مبادرة تنمية الانتوساي)؛
٣. تحديد المشاريع البحثية ذات الاهتمام و المصلحة المشتركه؛
٤. الحصول على موافقة لخطة عمل (KSC) لعام ٢٠١٧ -٢٠١٩؛ و
٥. توسيع وتعزيز البوابة الإلكترونية للانتوساي.

مونيكا غونزاليس كوس، الأمين العام للانتوساي ومدير التخطيط الاستراتيجي، زودت المجموعة بأخر مستجدات الخطة الاستراتيجية للانتوساي ، مشيرةً الى المشاركة الفعالة لمجتمع الانتوساي. وأوضحت غونزاليس كوس قائله "ان الخطة الاستراتيجية الجديدة مجهزة برؤية ومهمة جديدة تعكس الأهمية المتزايدة للانتوساي في بناء القدرات، والحكم الرشيد والمساءلة".

و وافقت لجنة (KSC) التوجيهية على العديد من المعايير الرئيسية والوثائق لتطرح امام مجلس الإدارة، بما في ذلك إطار عمل قياس الأداء للجهاز الاعلى للرقابة (PMF). حيث ان انشاء فريق عمل جديد معني بالبيانات الضخمة تم عرضة و لقي تأييداً كبيراً من قبل (KSC). وسوف سيتم طرح فريق العمل المعني بالبيانات الضخمة لإقراره في أجتماع مجلس الإدارة المقبل والموافقه عليه في مؤتمر الانكوساي الثاني والعشرون الذي سيقام في كانون الأول الجاري.

وفي الاجتماع قدم فوينتيس بعض الملاحظات الختامية معرباً فيها عن تقديره للجهود الكبيرة التي بذلها جميع الحضور في الاجتماع وثقتهم بالجهاز الاعلى للرقابة في المكسيك لاستضافة هذه الفاعلية.

واختتم السيد راو رسميا الدورة معبرا عن امتنانه للجهاز الاعلى للرقابة في المكسيك والدعم الوطني الحميم و الارتياح الكامل فيما يتعلق بالمستوى العالي من المشاركة والتفاعل من الجميع طوال الأيام الثلاثة من تبادل المعرفة.

فريق اليوروساي المعني ببناء القدرات يصدر مجلداً جديداً حول الاساليب الحديثة

نشر المكتب الاعلى للتدقيق (SAO) في هنغاريا ومكتب التدقيق الوطني للمملكة المتحدة (NAO) المجلد الرابع حول "الاساليب الحديثة".

يتضمن هذا المجلد دراسات حالات على مجموعة واسعة من الاساليب الحديثة عبر المنظمة الأوروبية للاجهزة العليا للرقابة (يوروساي) للاجهزة العليا للرقابة و يصور أمثلة حول كيفية تأقلم الأجهزة العليا للرقابة مع التغيرات التكنولوجية وأساليب جديدة لاعمال التدقيق .

ووفقا للخطة الاستراتيجية لليوروساي، فان المهام الرئيسية المرتبطة بالهدف ١: بناء القدرات وتطوير المهارات والمعرفة والهياكل وطرق العمل تجعل المنظمة أكثر فعالية.

واليوروساي ملتزمة بتسهيل تطوير أجهزة رقابية قوية ومستقلة وذات مهنية عالية، وهذا المجلد جزء من مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحديد ونشر الاساليب على نطاق عالمي.

المجلد الرابع حول الطرق الجديدة لليوروساي متاح الان على موقع اليوروساي الاكتروني وهو أيضا موجود في مكتبة المستندات الإقليمية على موقع (CBC) الالكتروني .

و المجلدات السابقة من السلسلة يمكن العثور عليها على هذين الموقعين

بناء القدرات المنظّم يوجّه التطوير

منذ انشائها في عام ٢٠٠٥، اتبعت AFROSAI-E نهج بناء القدرات المنظم لدعم اعضاء الأجهزة العليا للرقابة ال ٢٦ لتعزيز أدائهم. إطار عمل بناء القدرات المؤسسية (ICBF) لدينا هو الأساس لهذا النهج. ان إطار عمل بناء القدرات المؤسسية هو أداة التقييم الذاتي لقياس التقدم فيما يتعلق بمجالات التركيز الخمسة للتطوير المؤسسي ، وهي اطار عمل مستقل و قانوني؛ إدارة منظمة؛ الموارد البشرية، و معايير ومنهجية التدقيق. و وسائل الاتصال و الادارة للجهات المعنية، مقابل مستويات التطور الخمسة.

نتائج المسح السنوي للتقييم الذاتي الذي يقوم به إطار عمل بناء القدرات المؤسسية، والتي تتحقق من خلال المراجعات المنظّمة لضمان الجودة والتي تقام ثلاث مرات سنوياً، وتساعد أعضاء الأجهزة العليا للرقابة في ضبط أولويات التطوير وتحديد الخطط قصيرة المدى وطويلة المدى. كما تقدم الى AFROSAI-E المعلومات اللازمة لتحديد برامج دعم التطوير والمنتجات المفيدة للمنطقة. و حيث ان دراسات التقييم الذاتي التي يقوم بها إطار عمل بناء القدرات المؤسسية توفر للأجهزة العليا للرقابة فرصة الحصول على ملكية التنمية وخلق فهم مشترك للمبادئ الأساسية لادارة الجهاز الاعلى للرقابة، فانه يؤدي إلى رؤية إقليمية مشتركة لانهاء المستوى الثالث من إطار عمل بناء القدرات المؤسسية. انه نهج فعالية التكلفة الذي يمكن الاعضاء من التحقق من التقدم السنوي، لا سيما منذ عام ٢٠١٥، عندما تم التحويل الى إدارة المسح إلكترونيا. حيث تم طرح نتائج الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٥، في " تقرير النشاط القاطع"، في اجتماع مجلس إدارة AFROSAI-E الثالث عشر بتاريخ مايو ٢٠١٦، في أبوجا، نيجيريا.

ان تعزيز أجهزتنا الرقابية العليا الاقليمية يساهم في تحقيق هدف التنمية المستدامة (على وجه التحديد الهدف ١٦)، وكذلك جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، الذي يطمح إلى "أفريقيا تتمتع بالحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والعدالة وسيادة القانون". انه يركز على وجود مؤسسات قادرة وقيادة انتقالية مناسبة لجميع المستويات بحيث تكون المنظمات في خدمة شعبها.

المشاركون في اجتماع المعهد المصرفي (من اليسار إلى اليمين): السيد ويناند دينتزل (الأمانة العامة)، والسيدة كينيلوي سينياريلو (بوتسوانا)، السيد لودوفيك أوتووه (الرئيس)، السيد ستيفنسن كامفاسا (ملاوي)، السيد السفن بريتوريوس (الأمانة العامة)، والسيد إدوارد أوكو (كينيا)، السيد كيليبوجا لبوتسوانا، الانسة ليتبيلى)، AGمولیلوواتلادي (ممثل أ.د.موسى الأسد (تنزانيا)، والسيد الطاهر مالك (السودان).

تنظر AFROSAI-E الى مؤسسات القطاع العام المختصة والمهنية والتي تقوم على الأداء كأمر أساسي لتقديم خدمات فعالة تتسم بالكفاءة وتخضع للمساءلة. فهناك مطلبا لا مفر منه من قبل القادة الأفارقة، حيث ترغب AFROSAI-E في إضفاء المهنية بشكل كامل على المحاسبة والتدقيق في القطاع العام لتسهيل الإدارة المالية العامة المستدامة على نطاق أوسع. وتم تسليط الضوء على أهمية هذه المبادرة من خلال إدراجها في خطة AFROSAI-E الرئيسية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ بأعتبارها ضرورة استراتيجية. و تم تأسيس مجلس الرقابة المؤقت (IOB) حول إضفاء المهنية على المحاسبة والتدقيق في القطاع العام ، واجتمع الأعضاء من ١٥-١٦ آب، ٢٠١٦، في نيروبي، كينيا. ومن المتوقع ان يكون لنتائج هذه المبادرة آثار بعيدة المدى والإيجابية على اقليم AFROSAI-E، وفي نهاية المطاف، على القارة الأفريقية بأسرها.

للحصول على تقرير نشاط قاطع لعام ٢٠١٥ أو لمعرفة المزيد عن مجلس الرقابة المؤقت التابع الى AFROSAI-E IOB ، يرجى زيارة موقعنا على الانترنت:
www.afrosai-e-e.org.za
أو الاتصال عبر البريد الالكتروني على:
secretariat@afrosai-e.org.za.

مجموعة عمل الانتوساي على الدين العام تستعد لمؤتمر لانكوساي الثاني والعشرون

صورة مجموعة عمل الدين العام (WGPD) التابعه لمنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة **في الاجتماع الذي عقد** في المكتب الوطني للتدقيق في الصين (CNAO) أكاديمية التدقيق.

السيد تشن شينزو والسيد روبرتو سالسيدو أكينو.

اجتمعت مجموعة عمل الدين العام (WGPD) التابعه للمنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) في ٥-٧ تموز، ٢٠١٦، في المكتب الوطني للتدقيق في الصين (CNAO)أكاديمية التدقيق.

"انه يتحتم على التدقيق الحكومي الكشف عن الأخطار الخفية، ومنع المخاطر المحتملة والحفاظ على الأمن الاقتصادي الوطني"

السيد ليو جياي كنو المراجع العام في (CNAO) ورئيس منظمة الانتوساي والسيد تشن شينزو نائب المراجع العام في(CNAO)، مخاطباً المشاركون في الاجتماع، الذي ترأسه السيد روبرتو سالسيدو أكينو، نائب المراجع العام في المكسيك.

وخلال خطابه الرئيسي، أشار السيد تشن إلى ان التدقيق الحكومي هو عنصر اساسي وركناً هاما وحمايةً للحكم الوطني. وأشار تشن إلى "انه يتحتم على التدقيق الحكومي الكشف عن الأخطارالخفية، ومنع المخاطر المحتملة والحفاظ على الأمن الاقتصادي الوطني". وأكد انها وظيفة قانونية للأجهزة الرقابية الحكومية التدقيق على الدين العام وتعزيز الحكم الوطني الرشيد وأضاف، انه في هذا المسعى، كان CNAO تتابع عن كثب حجم الديون الحكومية في الصين وتنظيمها. وفي كلمته التي ألقاها أمام الحضور، أشار السيد أكينو الى انه، ووفقاً لإعلان بكين الصادر خلال مؤتمر الانكوساي الحادي والعشرون، فان الأجهزة الرقابية العليا لها "دور هام في ضمان استدامة السياسة المالية على المدى الطويل."

وحضر اجتماع مجموعة عمل الدين العام ٣١ ممثلا من ١٦ جهاز رقابي ومنظمات دولية (مثل مبادرة الانتوساي للتنمية والبنك الدولي) وأقليم منتدى لمناقشة سلسلة من وثائق العمل المهنية والمنتجات ليتم تقديمها في مؤتمر الانكوساي الثاني والعشرون.

مراجعة المعيار الدولي للاجهزة العليا للرقابة رقم ٥٦٠٠ في المرحلة النهائية

بقلم كارول ميتريك، رئيس الجهاز الاعلى للرقابة في سلوفاكيا

ان أصل دليل مراجعة النظراء للمعيار الدولي للاجهزة العليا للرقابة رقم ٥٦٠٠ و قائمة المراجعة الخاصة به انبثق في آذار ٢٠٠٦، عندما عقدت لجنة بناء القدرات الانتوساي (CBC) اجتماعها الافتتاحي في لندن، انجلترا. وأصبح الجهاز الاعلى للرقابة في المانيا رئيساً للجنة الفرعية 3 (SC3) لجنة بناء القدرات في الانتوساي، التي انشئت لتشجيع أفضل الممارسات وضمان الجودة خلال مراجعة النظراء الطوعية. واستمر الجهاز الاعلى للرقابة في المانيا بالرئاسة حتى عام ٢٠١٣، الى ان تولى الجهاز الاعلى للرقابة في سلوفاكيا الرئاسة رسميا في مؤتمر الانكوساي الحادي والعشرين في بيجين، الصين.

بالاضافة الى تغير الرئاسة، كان يجري إعداد المعيار الدولي للاجهزة العليا للرقابة رقم ٥٦٠٠ منقح وفق قرار اللجنة الفرعية 3 الذي اتخذ في عام ٢٠١٢ و اجتماعها في لوكسمبورغ لتحديث المعايير في مؤتمر الانكوساي عام ٢٠١٦. والعمل في الوثائق التي أصبحت لاحقاً المعيار الدولي للاجهزة العليا للرقابة رقم ٥٦٠٠ وقائمة المراجعة بدأ مع سبع اجهزة عليا للرقابة والمحاسبة، وبما ان المراجعة قد شارفت على الانتهاء، هناك ١٤ عضوا في اتفاقية اللجنة الفرعية 3: بنغلاديش (نائب الرئيس)، والسويد، وألمانيا والنمسا، إستونيا، كرواتيا، بولندا، المغرب، بيرو، الولايات المتحدة الأمريكية، هنغاريا، اندونيسيا وسلوفاكيا (الرئيس). و المحكمة الأوروبية للمدققين كعضو آخر قيم وفعال للغاية.

دليل الانتوساي لمراجعة النظراء يعمل كمصدر للممارسة الجيدة والتوجيه للأجهزة العليا للرقابة حول تخطيط وتنفيذ وتقييم مراجعة النظراء. نظراً للاختلافات الواسعة حول صلاحيات الجهاز الاعلى للرقابة ومفهومها وانشطتها، تم وضع 5600 ISSAI فقط كدليل، وبالتالي فانه قد لا يغطي جميع حالات وانواع و حالات مراجعة النظراء. ومع ذلك، فان الدليل يحاول التوصل إلى تفاهم مشترك بشان الغرض وطبيعة مراجعة النظراء ، ولا سيما المبادئ التي تنطوي عليها، فضلا عن الخيارات التي يمكن ان يتبعها جهازالرقابة الاعلى الذي تم مراجعتة وفريق مراجعة النظراء.

ان محتوى دليل المعيار الدولي للاجهزة العليا للرقابة رقم ٥٦٠٠ المنقح خضع لتغير جذري ليعكس المعرفة المتزايدة حول هذا الموضوع بين أوساط مجتمع الانتوساي بالإضافة إلى الملاحظات والاقتراحات الواردة من أعضاء الانتوساي منذ اعتماد المعيار عام ٢٠١٠ في مؤتمر الانكوساي العشرون. و شهد هيكلها أيضا تعديلات ملحوظة، وتم زيادة الفصول الستة الأصلية إلى تسعة.

ان قائمة مراجعة النظراء (المدرجة كملحق الى المعيار الدولي للاجهزة العليا للرقابة رقم ٥٦٠٠ الاصلي) تم تطويرها وإعادة تسميتها الى "مجالات ومسائل مراجعة النظراء " (PRAQ). واستندت مجالات ومسائل مراجعة النظراء في المقام الأول على المبادئ والتوجيهات المحددة في إطار عمل المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة، و تقدم قائمة من المجالات الممكن دراستها في مراجعة النظراء والأسئلة التي يمكن طرحها.

ان المعيار و ملحقه، وتماشياً مع إجراءات الانتوساي القانونية، لديه فترة تعرض (التي أقرها اجتماع اللجنة التوجيهية CBC في ستوكهولم، السويد، أيلول ٢٠١٥) وهي ما يقارب أربعة أشهر ونصف ابتداء من أكتوبر عام ٢٠١٥ وانتهاءً في منتصف فبراير عام ٢٠١٦. حيث ساهم ثلاثين جهاز رقابي بما يقارب ١٤٠ تعليق واقتراح نتج عنها ٩٨ تعديل قيم تم اعتماده.

في بداية حزيران عام ٢٠١٦، تم إرسال الى المعيار الدولي للاجهزة العليا للرقابة رقم ٥٦٠٠ و ملحقه "مجالات ومسائل مراجعة النظراء" الى الأجهزة العليا للرقابة التي تطوعت لتقديم ترجمات بلغات الانتوساي الرسمية – محكمة التدقيق في بلجيكا المحكمة الاتحادية في ألمانيا وديوان المحاسبة في الكويت ومحكمة المدققين في إسبانيا.

النسخة المعتمدة من الى المعيار الدولي للاجهزة العليا للرقابة رقم ٥٦٠٠ وملحقها مشروعات "مجالات ومسائل مراجعة النظراء" ، جنبا إلى جنب مع جدول شامل يبين التعليقات والردود المقدمة، ويمكن الاطلاع على الموقع: www.issai.org. وانهى مؤتمر الانكوساي الثاني والعشرون دورة العمل المكثف التي استمرت على مدى الثلاث سنوات الماضية بتقديم المعيار للموافقة عليه.

اي من المشاركين في مؤتمر الانكوساي و المهتمين بمواضيع مراجعة النظراء (من أي زاوية) ينبغي ان يتواصلوا مع ممثلي اللجنة الفرعية لمراجعة النظراء السلوفاكية في المؤتمر الذي عقد في أبو ظبي ديسمبر الحالي.

آخر مستجدات مبادرة تنمية الانتوساي

ان التحديثات الخاصة بمبادرة تنمية الانتوساي (IDI) تبقيك على تواصل بأخر المستجدات في مجال عمل مبادرة تنمية الانتوساي .و بغية الحصول على المزيد من المعلومات بشان"IDI"" و اجراء التحديث المتواصل بين اصدارات المجلة،ابحث على موقع IDI الالكتروني http:/www.idi.no اما المعلومات المتعلقة بمبادرة تنفيذ ISSAI (برنامج 3i) يرجى زيارة الموقع : http;//www.idicommunity.org/3i

(١) مبادرة تنفيذ المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة ISSAI(برنامج 3i)

3i المرحلة الاولى - الاربوساي -عقد اجتماع موائمة النتائج حول تدقيق الامتثال. كجزء من برنامج 3i للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة (الأرابوساي)، فان مبادرة تنمية الانتوساي تدعم الأجهزة العليا للرقابة لاجراء عمليات تدقيق مبنية على المعايير الدولية. استناداً على مشاورات الاجهزة العليا للرقابة و الاجهزة الاقليمية، فان مبادرة تنمية الانتوساي تدعم الاجهزة العليا للرقابة باجراء تدقيق الامتثال المبني على المعايير الدولية للصفقات، وتم عقد اجتماع موائمة النتائج في الخرطوم ، السودان ، في أيار ٢٠١٦، حيث قام خمسة منظمين اقليميين بعمل دورة مدتها أسبوعين تم انشائها منذ البداية لرابطة المحيط الهادئ للاجهزة العليا للرقابة (PASAI). ثلاثة من المنظمين (العراق والمغرب والبحرين) كانوا من بين المشاركين في برنامج شهادة المعايير الدولية للاجهزة الرقابية العليا (تدقيق الامتثال).

3i المرحلة الاولى – (الكريفايف) عقد ورشات عمل مهمه حول المعايير الدولية لأجهزة العليا للرقابة. استضافت العاصمة ياوندي (الكاميرون) مراجعة أدوات تقييم الامتثال للمعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة (iCAT) من أجل عمليات تدقيق الامتثال و التدقيق المالي، فضلا عن تسهيل تنظيم ورشات عمل حول تنفيذ المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة من ٢٠ حزيران الى ١ تموز لعام ٢٠١٦. وحضر ورشة مراجعة (iCAT) ثلاثون مشاركاً من ١٧ جهاز رقابي، حيث قام فريق من أربعة خبراء من الكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والغابون والسنغال بمراجعة (iCAT) التي أجريت خلال ورشة العمل. و وضع فريق الجهاز الاعلى للرقابة ايضا المسودة الاولى لاستراتيجيات تنفيذ المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة مبنة على تنفيذ (iCATs) ومن المتوقع الاستمرار بتعديل (iCATs) و تطوير استراتيجيات تنفيذ المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة لتدقيق الامتثال.

وفي ورشة عمل تسهيل تنفيذ المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة، تعلم و مارس المشاركين في برنامج شهادة ISSAI دورهم كمستشارون للمعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة و مدراء مشاريع و منسقين تدريب. حيث قدم أربعة خبراء من بوروندي والكاميرون والسنغال ورش عمل متماثلة لمراجعة (iCAT) وتيسير تنفيذ المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة للتدقيق المالي. وشارك في الورشة ثمانية وعشرون مشاركاً من ١٤ جهاز رقابي .

ملاحظة خاصة: بعد غيابهم عن البرنامج الصيفي الرئيسي بسبب القيود المفروضة على السفر جراء فيروس إيبولا، تلقى خمسة أعضاء من الجهاز الاعلى للرقابة في غينيا تدريبا على تنفيذ المعايير الولية للاجهزة العليا للرقابة المبني على الاداء و تدقيق الامتثال في جلسة مستقلة.

3i المرحلة الثانية. نظراً لتزايد طلب الدعم في تنفيذ المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة أطلقت مبادرة تنمية الانتوساي مبادرة تنفيذ المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة -المرحلة الثانية، ويستمر البرنامج بمساعدة الأجهزة العليا للرقابة لتصبح متوافقة مع المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة. وفي المرحلة الثانية، سوف تقوم مبادرة تنمية الانتوساي (١) المحافظة على نتائج **3i** (٢) الانتقال من الحصول على الشهادة بالمشاركة الى الحصول على الشهادة بالكفاءة (٣) توفير دعم تنفيذ المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة على مستوى الجهاز الاعلى للرقابة (٤) التركيز على ضمان الجودة، و (٥) الاستمرار في عمليات تدقيق **3i** التعاونية و بوابة مجتمع **3i** الالكترونية .

١. **اجتماع حول اخر مستجدات نتائج تدقيق الأداء (PA).** اجتمع موظفو المصادر من الأجهزة العليا للرقابة في بوتان، والبرازيل، وبنغلاديش، ومؤسسة الرقابة الشاملة الكندية، واندونيسيا، والسويد، ومبادرة تنمية الانتوساي في النروج ٢٠ - ٢٤ حزيران ٢٠١٦ ، لمناقشة وتنفيذ اخر مستجدات نتائج **3i** المتعلقة بعمليات تدقيق الاداء. و كانت النتائج تتماشى مع نسخة الاصدارات المصدقة للمستوى الرابع لعمليات تدقيق الاداء للمعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة ، و تباحث الفريق بشان مسائل العدالة (مثل اعتبارات المساواه بين الجنسين) لإدراجها في النسخة المحدثة من دليل تنفيذ المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة في تدقيق الاداء. و التدقيق على أداء أدوات تقييم الامتثال للمعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة سيتم تنقيحه و اعادة تحديد اوضاعه كأداة لضمان الجودة.

٢. **اجتماع حول اخر مستجدات نتائج تدقيق الامتثال.** عمل فريق المصادر مع اعضاء من المحكمة الاوروبية للمدققين و الجهاز الرقابي لجزر المالديف و مبادرة تنمية الانتوساي على تحديث كتيب تنفيذ المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة على تدقيق الامتثال في الاجتماع الذي اقيم في تموز ٢٠١٦ في أوسلو، النرويج. و درس الفريق ايضا المعيار الدولي 4000، فضلا عن الدروس المستفادة من المرحلة-الأول من البرنامج **3i**.

٣. سابقة في جهاز بوتان الرقابي. فريق مبادرة تنمية الانتوساي و فريق استشاري من الاجهاز الاعلى للرقابة في بوتان صمم و اقام ورشة عمل مدتها اسبوعين حول تنفيذ المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة في الشؤون المالية، و الاداء و تدقيق الامتثال شارك فيها ٦٠ مسؤولاً من الجهاز الاعلى للرقابة في بوتان وتقام الورشة في الهند، ١٨ تموز - ٨ تشرين الاول عام ٢٠١٦. حيث اطلقت الورشة عملية تنفيذ المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة على مستوى الجهاز الاعلى للرقابة لجهاز بوتان الرقابي و التي شملت مناقشات مفصلة حول ممارسة عملية مباشرة بشان تحديد ممارسات التدقيق الحالية و اجراء (iCATs) و صياغة استراتيجيات المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة وتنقيح منهجيات التدقيق. و تضمنت الورشة أيضا تداولات متعلقة بتغيير الإدارة والتعديلات التنظيمية اللازمة لتنفيذ المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة. وهذه الورشات سيتم دعمها على مستوى الجهاز الاعلى للرقابة في تنفيذ المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة. ويتم تغطية تكاليف هذه الورشة من قبل الاجهاز الاعلى للرقابة في بوتان من التمويل المقدم من الدول المانحة لتنفيذ المعايير الدولية للاجهز العليا للرقابة.

(٢) دعم المناطق التابعة للانتوساي والشبكات والمجتمعات المحلية

اجتماع رابطة المحيط الهادئ للاجهزة الرقابية العليا و مبادرة تنمية الانتوساي. اجتمع رؤساء وأعضاء الإدارة العليا من ١٩ جهاز رقابي من رابطة المحيط الهادئ للاجهزة العليا للرقابة (PASAI) في أوكلاند، نيوزيلندا، في الفترة ١٥- ١٧ حزيران عام ٢٠١٦ ، لمناقشة ملف مبادرة تنمية الانتوساي الذي يتضمن ثمانية برامج؛ خبرات الجهاز الاعلى للرقابة؛ المبادرات و التحديات؛ تحديد اولويات الجهاز الاعلى للرقابة. و شمل الحضور الجهات المعنية كممثلين عن الامانه العامة الخاصة برابطة المحيط الهادئ للاجهزة العليا للرقابة، ومركز جزر المحيط الهادئ للإدارة العامة، و وزارة الشؤون الخارجية والتجارة في أستراليا، والبنك الدولي، ومركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ (PFTAC) (الوحدة الإقليمية لصندوق النقد الدولي). وأغتنمت مبادرة تنمية الانتوساي و الامانه العامة الخاصة برابطة المحيط الهادئ للاجهزة العليا للرقابة هذه الفرصة لتعزيز الجهود التعاونية و وضعت مذكرة تفاهم بين المنظمتين.

(٣) تعزيز كفاءة التعلم الإلكتروني

اجتماع تطوير المنتجات العالمية لتعزيز كفاءة برنامج التعلم الالكتروني. اجتمعت مبادرة تنمية الانتوساي مع الاجهزة الرقابية العليا من اندونيسيا والفلبين وتايلاند من ٢٠ حزيران الى ١ تموز ، عام ٢٠١٦ في اوسلو، النرويج ، حيث اتفقوا على الصيغة النهائية لكتيب التعلم الالكتروني؛ حيث تم تصميم وتطوير برنامج لمسؤولي نظام إدارة التعلم (LMS) في المنظمة الآسيوية لاجهزة الرقابة العليا (ASOSAI)؛ فهو يعتمد إطار عمل الكفاءة لمتخصصين فيالتعليم الإلكتروني؛ و ينشأ برنامج إصدار شهادات للمتخصصين في التعليم الإلكتروني للآسوساي.

(٤) برنامج الاجهزة العليا للرقابة لمكافحة الفساد

مشروع بحث المعلومات الاساسية العالمية. عمل فريق المصادر من الكاميرون، وهنغاريا، وتايلند وزامبيا و مبادرة تنمية الانتوساي على مشروع بحث لجمع معلومات اساسية حول الجهاز الاعلى للرقابة. ويهدف هذا الجهد للمساهمة في تطوير التوجيه لعنصرين (١) برنامج الجهاز الاعلى للرقابة لمكافحة الفساد - تدقيق الاطار المؤسسي لمكافحة الفساد، و(٢) جعل الجهاز الاعلى للرقابة قدوة يحتذى بها - تطبيق المعيار الدولي للاجهزة العليا للرقابة رقم (٣٠). تم أجراء البحث خلال شهر حزيران و شهر تموز عام ٢٠١٦، وشارك فيه ٢٨جهاز رقابي من مختلف دول الانتوساي.

الجهاز الاعلى للرقابة لمكافحة الفساد..عقد اجتماع تطوير منتج الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد من ٨ - ١٩ آب ، ٢٠١٦ ، في اوسلو، النرويج. وكان الهدف هو وضع توجيهات لتدقيق أطر العمل المؤسسية لمكافحة الفساد،

صور: فريق الموارد لبرنامج IDI حول الاجهزة العليا للرقابة لمكافحة الفساد

وكذلك تنفيذ الأجهزة العليا للرقابة للمعيار الدولي للاجهزة العليا للرقابة رقم (٣٠) وصممت هذه المبادئ

التوجيهية لتكون بمثابة الحكم الرشيد العالمي وسوف تشكل أسسس الدعم المقدم للأجهزة الرقابية عند إجراء عمليات التدقيق وتقييم تنفيذ المعيار الدولي للاجهزة العليا للرقابة رقم (٣٠)

(٥) الأجهزة العليا للرقابة واشراك الجهات المعنية

مشروع البحث العالمي. أجرى اعضاء الجهاز الرقابي من الكاميرون، كوستاريكا، الفلبين، وجنوب أفريقيا و مبادرة تنمية الانتوساي بحث بشان آليات وممارسات إشراك الجهات المعنية بالجهاز الرقابي في ايار عام ٢٠١٦. حيث سيتم استخدام هذا البحث لوضع مبادئ توجيهية لإشراك الجهات المعنية لدعم الجهاز الاعلى للرقابة. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للفريق من ١٥ - ٢٦ آب ٢٠١٦ في أوسلو، النرويج.

(٦) تدقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

أجتماع تطوير التوجية. اجتمع فريق مصادر من لجنة تبادل المعرفة التابعة للانتوساي (KSC)(برئاسة الهند)، ومجموعة عمل الانتوساي للتدقيق البيئي (برئاسة اندونيسيا)، و امين عام (PASAI)، و البرازيل، و الإمارات العربية المتحدة، و الولايات المتحدة الأمريكية، و إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA) و مبادرة تنمية الانتوساي في مقر الامم المتحدة في نيويورك من ٢٧-٢٩ تموز عام ٢٠١٦، للاتفاق على تركيز وهيكلة التوجيه المرتبطة بتدقيق الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs). واتفق الفريق على ان الأخذ بنهج "كامل الحكومة"، وتركيز الاهتمام على هدفين (١٦ و ٥ من الأهداف)، والتي هي جزء من موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى (HLPF) ، "تمكين الشعب." و سيتم مناقشة التوجيهات في مؤتمرالانكوساي القادم لعام ٢٠١٦ في كانون الاول.

(٧) التعاون بين الانتوساي و الدول المانحة

اجتماع قيادة اللجنة التوجيهية لتعاون الانتوساي و الدول المانحة الذي تم عبر الهاتف عقد في ١٣ تموز لعام ٢٠١٦. أجريت مناقشات فيما يتعلق بالنداء العالمي لتقديم مقترحات، و قاعدة بيانات تنمية قدرات الجهاز الرقابي الاعلى، و استراتيجية الاتصال وإطار نتائج التعاون.

(٨) تواصل مبادرة تنمية الانتوساي و الجهات المعنية

- شاركت مبادرة تنمية الانتوساي في اجتماع الانتوساي السنوي لمجموعة العمل المعنية بالدين العام (WGPD) من ٥-٧ تموز لعام ٢٠١٦ ، في بكين، الصين.حيث تم اعلام اعضاء (WGPD) بأخر مستجدات برنامج "اطار عمل تدقيق الاقراض و الاقتراض" و ناقشوا جهود التعاون المستقبلية.
- التقت مبادرة تنمية الانتوساي بممثل البنك الدولي في ١٩ تموز عام ٢٠١٦ لمناقشة دور الاجهزة الرقابية في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة (SDGs) و ملف برنامج مبادرة تنمية الانتوساي الجديد.
- وفي مناقشة المائدة المستديرة رفيعة المستوى في الانتوساي في ٢٠ تموز ٢٠١٦، و شاركة مبادرة تنمية الانتوساي في "مساهمة الاجهزة الرقابية العليا لضمان ان لا يتخلف أحد في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة ".وشاركت مبادرة تنمية الانتوساي أيضا في الحدث الفرعي في الأمم المتحدة، "المنتدى السياسي الرفيع المستوى".
- انضم فريق مبادرة تنمية الانتوساي الى الاجتماعات التي اقيمت في واشنطن من ٢١-٢٢ تموزعام ٢٠١٦ حول (١) قوانين الانتوساي،(٢) سياسة الانتوساي، اللجنة المالية والادارية (PFAC)، و (٣) لجنة الانتوساي بشان القضايا الناشئة.
- شاركت مبادرة نمية الانتوساي بمناقشات حول مجموعة واسعة من القضايا التعاونية (بما في ذلك برنامج تدقيق اهداف التنمية المستدامة SDGs) مع ممثلي للامم المتحدة من البرنامج الانمائي (UNDP)، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)، مكتب خدمات الرقابة الداخلية (مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية) والامم المتحدة للمرأة و مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة (UNODC) من ٢٥-٢٦ تموز ٢٠١٦ .

للاتصال مع مبادرة تنمية الانتوساي: لمناقشة أي من القضايا المطروحة في هذه الطبعة عن اخر مستجدات مبادرة تنمية الانتوساي يرجى الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني: idi@idi.no.

اخر مستجدات التعاون بين الانتوساي و الدول المانحة

نتائج المرحلة الثانية للتعاون بين الانتوساي و الدول المانحة (٢٠١٣-٢٠١٥)

في عام ٢٠٠٩، وقعت المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة (INTOSAI) و ١٥ منظمة مانحة مذكرة تفاهم (MOU) تاريخية لزيادة وتعزيز الدعم للاجهزة الرقابية العليا (SAIs) في الدول النامية. تعترف مذكرة التفاهم (١) بأهمية وجود اجهزة رقابية حسنة الاداء ، متعددة التخصصات و مستقلة، و(٢) بان دعم الاجهزة الرقابية من قبل الانتوساي و الدول المانحة يمكن ان يكون أكثر فعالية. و بعد نحو سبع سنوات، أيدت ثماني منظمات مانحة مذكرة التفاهم. جرت المرحلة الاولى من تعاون الانتوساي مع الدول المانحة (التعاون) من حزيران ٢٠١٠ الى كانون الاول ٢٠١٢، و جرت المرحلة الثانية من ٢٠١٣ الى ٢٠١٥. و يلخص هذا المقال الامورالمهمة من المرحلة الثانية (يقوم أساسا على تقرير الأداء المتوفرة هنا)

تحسن أداء الجهاز الرقابي الاعلى في البلدان النامية

ان هدف التعاون هو تحسين أداء الجهاز الرقابي الاعلى في البلدان النامية. بيانات الانفاق العام والمساءلة المالية PEFA من ٢٠١٠ ٢٠١٤ (المؤشرات PI-26 و PI-10، ومعايير الرابع) "تقرير تقييم الجهاز الرقابي العالمي ٢٠١٤ - أداء وقدرات واحتياجات الأجهزة الرقابية العليا" و " تقرير تقييم الانتوساي وتعاون الدول المانحة عام ٢٠١٠ - تطوير قدرات الاجهزة الرقابية العليا: الاوضاع الراهنة و الاحتياجات و الممارسات الجيدة" و تظهر تقارير عمليات الجهاز الرقابي، في معظم المؤشرات وفئات الدخل، في تحسن مستمر. على سبيل المثال، زادت نسبة الأجهزة الرقابية التي لديها خطط استراتيجية من ٦٣٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٩٠٪ في عام ٢٠١٤. وهذا خبر جيد، والتعاون فخور بانه ساهم في هذا التطور الإيجابي. ومع ذلك، فمن المهم التأكيد على (١) مقاييس أداء الجهاز الرقابي يمكن ان يكون تحدياسبب تعقيد البيانات والقيود و(٢) النتائج أيضا لا ترتبط حصرا بعمل التعاون.

وفي تقييم مستقل أجري في عام ٢٠١٥، تم التأكيد على أهمية التعاون، خصوصا بسبب دور المنظمة في بناء القدرات الجهاز الرقابي. بينما الأدلة تشير أيضا إلى تغيرات سلوكية إيجابية من الأجهزة الرقابية والجهات المانحة على حد سواء، كان هناك بعض انشطة التعاون التي واجهت تحديات في التنفيذ.واللجنة التوجيهية تعمل حالياً لمواجهة تلك التحديات.

الخطوط العريضة – المرحلة الثانية

زيادة دعم الأجهزة العليا للرقابة. خلال فترة البرنامج، ساهم التعاون مساهمات مهمة لزيادة دعم الاجهزة العليا للرقابة. حيث ان متوسط القيمة السنوية لدعم تنمية قدرات الجهاز الرقابي ارتفع من مبلغ ٥٤ مليون دولار في عام ٢٠١٢ إلى مبلغ ٦٨ مليون دولار في عام ٢٠١٥ ، مما يشيرعموما الى زيادة الدعم الدولي للجهاز الرقابي. كما انشئ صندوق تنمية القدرات الجهاز الرقابي، مما أدى إلى تمويل سبعة مشاريع مع منح جوائز تصل قيمتها إلى ٢.٦ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

نداءات عالمية لتقديم مقترحات تساعد على جذب التمويل. النداء العالمي للمقترحات (GCP) هو عبارة عن آلية تهدف الى توفير فرصة لجميع الاجهزة الرقابية العليا، و دول الانتوساي وهيئات الانتوساي لطرح مقترحات ناشئة عن زيادة الطلب المبني على احتياجات الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية. ساهمت (GCP) بان تلعب الاجهزة الرقابية دوراً أكثر فعالية في تحديد الاحتياجات والأولويات على أساس خططها الاستراتيجية.

و (GCP) لعام ٢٠١٣ الذي اطلق في مؤتمر الانتوساي في تشرين الاول عام ٢٠١٣. حيث تم استلام سبعة واربعون مسودة تطبيق، و بلغ الدعم المالي ٥٧ مليون دولار. و قدمت الأمانة العامة للانتوساي والدول المانحة دعم موجه نحو تحسين نوعية مقترحات المشاريع، و التي عرضت لاحقاً على الدول المانحة المحتملة لدراستها. وفقا للمعلومات المتاحة، تم تأمين التمويل اللازم. وما نسبتة ٥٣% من المبادرات المقترحة بحلول أيلول لعام ٢٠١٥، هذا الرقم أعلى قليلاً من نسبة ٤٥% (GCP) لعام ٢٠١١ .

إطار قياس أداء الاجهزة الرقابية (SAI PMF). تم تطوير اطار قياس أداء الجهاز الرقابي تحت رعاية مجموعة عمل الانتوساي حول قيمة وفوائد الأجهزة الرقابية وتم تنفيذه تحت إشراف الانتوساي بالتعاون مع مجتمع الدول المانحة. و قدم التعاون لدعم لاطار قياس اداء الاجهزة الرقابي (SAI PMF) من خلال تمويل الامانة العامة بصفته منسق

فريق العمل لاطار قياس اداء الجهاز الرقابي(SAI PMF) وكذلك من خلال دعم التقييمات العالمية. و منذ انشائها في عام ٢٠١١، تم الاعتراف بأطار قياس اداء الجهاز الرقابي الاعلى (SAI PMF) كإطار قياس الأداء الوحيد لأجهزة الرقابة العليا ومن المتوقع ان يتم المصادقة عليه في مؤتمر انكوساي عام ٢٠١٦.

ومنذ كانون الأول عام ٢٠١٥، تم تدريب ٨٤٠ شخص من جميع دول الانتوساي على اطار قياس اداء الجهاز الرقابي (SAI PMF)، و ٥٣ منها قد أتم أيضا التدريب. في أوائل عام ٢٠١٦، بلغ عدد الأجهزة العليا للرقابة التي اتخذت قرار تطبيق تقييم اطار قياس ادار الجهاز الرقابي (SAI PMF) (أو التقدم مع مزيد من التقييم) ٤٧ جهازاً.

قاعدة بيانات تنمية قدرات الجهاز الرقابي (قاعدة بيانات). تستخدم قاعدة البيانات (www.saidevelopment.org) من قبل الأجهزة الرقابية و الدول المانحة لـ : (١) تحسين تنسيق دعم الذي يتلقاه الجهاز الرقابي (٢) تسهيل عملية النداء العالمي للمقترحات ، و (٣) إحداث بيانات عالمية حول مستويات وتوزيع دعم تنمية قدرات الجهاز الرقابي. تم تسجيل ما يقرب من ٤٠٠ مشروع (بما في ذلك المشاريع المخطط لها والمقترحة) منذ كانون الأول عام ٢٠١٥، و تم تسجيل زيادة ثابتة من ٢٦٠ مشروع مسجل في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٥، و تم بذل جهود اضافية لزيادة دقة البيانات من خلال إدخال الملاحظات والتحديثات.

تبادل المعرفة. وقد ساهم التعاون في حصر و تبادل المعرفة فيما يتعلق بتنمية قدرات الجهاز الرقابي الاعلى، وعلى الاخص من خلال "التقرير العالمي لتقييم الجهاز الرقابي الاعلى عام ٢٠١٤ - اداء و قدرات و احتياجات الاجهزة العليا للرقابة" و " تقرير تقييم الانتوساي وتعاون الدول المانحة عام ٢٠١٠ - تطوير قدرات الاجهزة العليا للرقابة : الاوضاع الراهنة و الاحتياجات و الممارسات الجيدة " وبالاضافة على ذلك، تم اعداد فعالية تعلم لموظفي وكالة التنمية الدولية حول"العمل مع الاجهزة العليا للرقابة"، و تم اقامتها عند الطلب. و ساهم التعاون أيضا بمشاريع بحثية ذات صلة، بما في ذلك استطلاع حول ممارسات تشارك الأجهزة العليا للرقابة والمواطن في ظل مؤسسات فعالة و ورقة بحثية حول التدقيق في مجال الصناعات الاستخراجية.

وسائل الاتصالات. و نشر التعاون نشرات إخبارية ربعية منذ عام ٢٠١٤،و مثلت في العديد من منتديات و مؤتمرات التنمية الدولية بالتنسيق مع لجنة بناء القدرات الانتوساي (CBC).

الطريق الى الامام

تم الموافقة علي وثائق البرنامج للمرحلة الثالثة من التعاون (٢٠١٦ - ٢٠١٨)، وسيرى التعاون بعض التغيرات (بالمقارنة مع المرحلة الثانية). ورحبت اللجنة التوجيهية (SC) بتقرير التقييم المستقل حيث انها قدمت مدخلاً استراتيجيا في الاتجاه المستقبلي للتعاون وتعزيزه، وأدت إلى انشاء مجموعات عمل لمراجعة وتقديم توصيات بشان (١) الأهمية المستمرة للانشطة الأساسية التي يدعمها التعاون و (٢) طرق لتعزيز وتقوية أثر انشطة التعاون. و سيتم دراسة نتائج مداولات مجموعات العمل من قبل اللجنة التوجيهية طوال عام ٢٠١٦.

سيتم تغيير دور التعاون فيما يتعلق باطار عمل قياس اداء الجهاز الرقابي بعد عام ٢٠١٦. سيتم تعميم اطار عمل قياس اداء الجهاز الاعلى للرقابة على انظمة الانتوساي ولن يستمر تمويلها من خلال التعاون، ولن تكون مدعومة من قبل الامانه العامة. ومع ذلك، سوف يبقى اعضاء التعاون محتفظين بالاهتمام و النفوذ من خلال وظيفة استشارية. في حين ان العمل على تطوير استراتيجية اطار قياس اداء الجهاز الاعلى للرقابة تمضي قدماً تحت إشراف لجنة بناء القدرات الانتوساي، ويجري التشاور مع اللجنة التوجيهية لهذا الغرض وانشاء الدور الاستشاري لأطار عمل قياس اداء الجهاز الاعلى للرقابة.

المجتمع الافتراضي لإطار عمل قياس اداء الجهاز الاعلى للرقابة باللغة الفرنسية. تم رسمياً اطلاق النسخة الفرنسية من المجتمع الإفتراضي (VC) لأطار قياس اداء الجهاز الاعلى للرقابة في ١٥ آب عام ٢٠١٦. تم تفعيل المجتمع الافتراضي الان باللغة الانجليزية و الاسبانية و الفرنسية. و يتضمن مجتمع اطار قياس اداء الجهازالاعلى للرقابة الناطق باللغة الفرنسية ١٤٠ عضواً يتمتعون بإلمام جيد باطار قياس أداء الجهاز الاعلى للرقابة من اقاليم الافروساي، الأرابوساي، الكاروساي، أولاسيفيس، كريفياف، الأوروساي.

و كشف النقاب عنه بالاساس في كانون الاول عام ٢٠١٤ بالنيابة عن مجموعة العمل المعنية بقيمة و فوائد الاجهزة العليا للرقابة، هذا البرنامج الافتراضي يسمح للمقدرين المعتمدين بـ (١) الحصول على مواد ذات علاقة بتقييمات أطار قياس اداء الجهازالاعلى للرقابة و (٢) إثارة التساؤلات حول الاداة و العملية من مناقشات مخصصة. و يوفر البرنامج الدعم للمستخدمين، وكذلك مصممين برنامج اطار قياس اداء الجهاز الاعلى للرقابة من خلال التغذية الراجعة.

جميع المقيمين الذين حضروا تدريب اطار قياس اداء الاجهاز الاعلى للرقابة لديهم ملف تعريف مستخدمين لاستخدام البرنامج الافتراضي.فأذا كنت مقدر معتمد ولم تستلم بريد الكتروني بالملف تعريف للمستخدم، الرجاء الاتصال على الموقع الالكتروني: INTOSAI.Donor.Secretariat@idi.no.

اضواء على بناء القدرات

التطوير المهني لبناء القدرات

بقلم عبد الله الأميري (CPA, CIA, CFE)، مستشار دولي للمراجع العام، المكتب الاعلى للرقابة (SAO) في أفغانستان

بناء القدرات والتدريب هي في صميم عمل الجهاز الاعلى للرقابة (SAI) و الخطط الاستراتيجية للاجهاز الاعلى للرقابة (وجود قوة عاملة مدربة ومجهزة بشكل جيد) هو السبيل الوحيد ليتمكن لجهاز الاعلى للرقابة من اداء صلاحياته على اكمل وجه.

وبما ان مهنة التدقيق في تطور مستمر (التحديث المستمر لمعايير و المبادئ التوجيهيه الجديدة من قبل المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة)، فان المدققين بحاجة الى أدراج التعليم المستمر في روتينهم اليومي ليبقوا قادرين على المنافسة.

ومع ذلك، يجب ان لا ينتظر المدققين من الإدارة العليا للجهاز الاعلى للرقابة تنظيم دورات تدريبية. بدلاً من ذلك، يجب على المدققين، وبشكل يومي، اخذ المبادرة لجعل التطوير المهني المستمرمن احدى اولوياته و السعي نحو التعليم الذاتي.

توفر هذه المقالة الموارد والتقنيات التي يمكن لأي شخص استخدامها لتحسين مهارات التطوير المهني في مجموعة واسعة من المواضيع.

- **البحث في المجالات والاختصاصات اللازمة لفعالية الوظيفة.** بغض النظر عن مستوى العضو ضمن التسلسل الهرمي التنظيمي، فان كل عضو في الفريق يجب ان يكون ملماً بالوصف الوظيفي، و الادوار والمهام التي تتناسب مع ذالك المنصب. حيث يبرز الوصف الوظيفي الواجبات و المسؤوليات المتوقعة و وفر طريقة لتقييم المجالات التي يمكن تحسين الاختصاصات والكفاءات اللازمة فيها. هذا التقييم هو مقياس جيد ويمكن توجيه أعضاء الفريق نحو أفضل الإجراءات لتعزيز القدرات.
- **الاستفادة من التدريب المجاني على الانترنت.** تملك الانترنت عدد وافر من المواقع التي تقدم التدريب في العديد من التخصصات من بعض الجامعات الرائدة في العالم، بما في ذلك جامعة هارفارد وكلية وارتون. بعض المواقع تطلب التسجيل عبر الانترنت. ومع ذلك، يوفر تسجيل الوصول غير المحدود إلى التدريب حول مواضيع مثل المحاسبة والمالية والإدارة. البريد الإلكتروني: Abbeyamir@yahoo.co.uk لمزيد من المعلومات حول بعض مواقع التدريب عبر الانترنت الوصى بها والمواقع المقترحة.
- **تخصيص ٣٠ دقيقة يوميا للقراءة.** لقد قيل ان جميع القادة هم القراء. تقدم القراءة الفرص للتعرف على مجموعة متنوعة من الموضوعات من مجموعة متنوعة من المصادر. كل يوم. خصص ٣٠ دقيقة للقراءة - وهناك العديد من المواقع التي توفر الوصول إلى المواضيع المثيرة للاهتمام ومفيدة، بما في ذلك الموقع الإلكتروني لمجلة الانتوساي .

ومن المدهش مقدار المعرفة التي يمكن الحصول عليها في فترة قصيرة من الزمن فقط. إذا كانت ٣٠ دقيقة تبدو طويلة، قم بتقسيمها. أقرأ لمدة ١٥ دقيقة في الصباح، ١٥ دقيقة في المساء..أعمل ما تراه مناسباً!

سيطر على تطورك المهني و اسعى نحو التحسين المستمر.ان سمعة الاجهزة العليا للرقابة تعتمد على قدرتنا الفنية في تنفيذ عملنا.لنجعل اجهزتنا الرقابية (وانفسنا) فخورين بأتخاذ اللازم، كل يوم، لضمان اننا افضل من اليوم السابق!

تقويم الفعاليـــات

كانون الاول ٢٠١٦	
٥ – ٦	الاجتماع الثامن و الستين لمجلس ادرة الانتوساي -ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة
٧ – ١١	مؤتمر الانكوساي الثاني والعشرون -ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة
١١	الاجتماع التاسع و الستين لمجلس ادرة الانتوساي -ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة

اذار ٢٠١٧	
يتم تحديده	المؤتمر الثالث و العشرين للمراجع العام في دول الكومنولث – الهند

نيسان ٢٠١٧	
٥ – ٦	ندوة الأوروساي حول تطبيق المعيار الدولي للاجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠ - المبادئ الاساسية لاداء عمليات التدقيق- الخبرة و الممارسة الجيدة

أيار ٢٠١٧	
٢٢-٢٥	مؤتمر الأوروساي
٣١-٢ حزيران	الندوة الرابعة و العشرون الانتوساي/الامم المتحدة

حزيران ٢٠١٧	
٩	اجتماع اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية – البرازيل

ايلول ٢٠١٧	
٢٨	الأوروساي / الافروساي المؤتمر المشترك "الهجرة"

تشرين الثاني ٢٠١٧	
١٣ – ١٧	الاجتماع السبعون لمجلس ادارة الانتوساي – فيينا، استراليا
١٣ – ١٧	مراجعة نظراء الانتوساي في مؤتمر الاستقلال

ملاحظة المحرر: تم نشرهذا التقويم دعما لاستراتيجية الانتوساي للاتصالات و كوسيلة لمساعدة أعضاء الانتوساي في تخطيط وتنسيق الجداول الزمنية. من مميزات هذه المجلة الدورية انها مجلة ستتناول جميع الفعاليات على صعيد الانتوساي و صعيد الدول مثل المؤتمرات والمجالس العامة واجتماعات مجلس الادارة. وبسبب المساحات المحدودة للمجلة، سيتم تضمين العديد من البرامج التدريبية والاجتماعات المهنية الاخرى التي قدمتها الدول وفقاً للمساحة المتوفرة. .للمزيد من المعلومات، اتصل بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية.
معلومات الاتصال يرجى زيارة الموقع : www.intosai.org/regional-working-group.html